دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في تحديد الإقليم الاقتصادي لمدينة السادات
المصدر:	ملتقى: تخطيط المدينة الإلكترونية
الناشر:	المنظمة العربية للتنمية الإدارية
المؤلف الرئيسي:	السنباوي، سمير إسماعيل
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2007
مكان انعقاد المؤتمر:	دبي
الهيئة المسؤولة:	المنظمة العربية للتنمية الإدارية
الشهر:	مارس
الصفحات:	79 - 157
رقم MD:	123307
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الصور الفضائية، الصناعات الخشبية، الصناعات الورقية، نظم المعلومات الجغرافية، الإقاليم الاقتصادية، مدينة السادات، المنوفية، الخرائط الفضائية، الاستثمارات الصناعية، الانتاج الصناعي، المدن الصناعية، القوى العاملة، النظم التعليمية، استخدام الأراضي، الصناعات الغذائية، الصناعات الكهربائية، الصناعات البلاستيكية، صناعة الغزل و النسيج، الانتاج الصناعي، التأمين الطبي، التأمين الاجتماعي، الاستثمارات الأجنبية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/123307

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية
في تحديد الإقليم الاقتصادي لمدينة السادات

الدكتور/ سمير إسماعيل السنباوي
مدرس الخرائط ونظم المعلومات
كلية الآداب – جامعة المنوفية
جمهورية مصر العربية

مقدمـــة:

يمر الاقتصاد المصري بتغيرات جوهريـــة، مثـــل: الخصخـــصة وتـــشجيع الاستثمار الأجنبي والوطني وزيادة الاتجاه نحو تشغيل رأس المال الخاص أي مـــا يسمى بعملية الخصخصة وتعني التعاقد على إدارة وتشغيل أو نقل ملكية العمليـــات والمشاريع والمؤسسات التي تمتلكها الدولة إلى القطاع الخـــاص، وبموجـــب هـــذا الأسلوب يصبح القطاع الخاص مسئولا عن تقديم أو المشاركة في تقـــديم خـــدمات عامة كانت مقصورة على الدولة ومؤسساتها العامة، وأهم ما يرتكز عليه مفهـــوم الخصخصة هو إمكانية تحويل مشروعات الدولة على القطـــاع الخـــاص بالـــشكل المجدي اقتصاديا، بحيث يحقق ذلك طفرة في الأداء الاقتصاد للدولة لـــويس فقـــط كمجرد انتقال الإدارة أو الملكية.

تعد مدينة السادات إحدى مدن الجيل الأول التي صدر بها القرار الجمهوري رقم 59 لسنة 1979، وهي واحدة من المدن التي خطط لها لكي تـــساعد علـــى تحقيق سياسة التنمية في المناطق الهامشية الصحراوية للدلتا وكذلك للتغلب علـــى مشاكل المجتمعات والمدن الكبرى، ويوضح الشكل رقم (1) الموقـــع الجغرافـــي لمنطقة الدراسة.

وتقوم فكرة الإقليم الاقتصادي للمدينة على أساس العلاقة أو الرابطة بين المدينة وما حولها من ريف ومدن أصغر وهي فكرة يصعب قياسها رياضيًا، كما أنها ليست ثابتة على مر الزمن فالعلاقات المكانية تتباين من عصر لآخر إما نتيجة لاختلاف المرحلة أو المستوى التكنولوجي (والذي يتمثل ي المعدات وخطوط الإنتاج الصناعي) أو نوع الخامات المطلوبة للصناعة أو احتياجات المناطق المجاورة لمنتجات الصناعة بالمدينة، أو مصدر الاستثمارات الصناعية الداخلية أو الخارجية خاصة فيما يتعلق بالانتشار الحضاري أو لظهور نطاقات ذات تأثير مباشر كروافد لمدخلات الإقليم الاقتصادي للمدينة.

وأصبحت الآن دراسة إقليم المدينة تخضع لوسائل قياس دقيقة في كثير من الأحيان، حيث تقوم على إتباع الأساليب الإحصائية وتحليل العلاقات بطرق كمية، فإن إقليم المدينة قد يختلف في تحديده الباحثون نتيجة لاختلاف نظرتهم وتطبيقهم لوسائل التحليل الكمي والكارتوجرافي. وذكر (أحمد علي إسماعيل) في دراسة إقليم المدينة ينبغي على الباحث أن يسأل نفسه: ما هو الامتداد الذي تقف عنده خدمة المدينة؟ وما هي درجة الخدمة في كل جزء من هذا الامتداد، وهل يمكن قياس هذه الدرجة أو أثرها بوسيلة إحصائية أو أكثر؟ وما الذي تقدمه المدينة لما حولها من أجزاء، وإلى أي حد تعتمد المدينة على الإقليم المحيط بها.

تعتمد الدراسة على تقنيات نظم المعلومات الجغرافية "G.I.S" من أساليب تخزين ومعالجة البيانات الجغرافية وأفضل هذه الأساليب ما يعرف بخريطة المعلومات الرقمية Digital Map Information، ونظم المعلومات الجغرافية تهتم بالخريطة الرقمية التي يتم عليها توقيع كافة المعلومات الطبيعية والبشرية مثل الحدود الإدارية وبيانات التعداد والضرائب العقارية. وتضم نظم المعلومات الجغرافية العديد

من الوظائف الرئيسة منها تجميع البيانات سواء الجغرافية منها أو الإحصائية، تخزين ومعالجة البيانات بأنواعها المتعددة (الخرائط والصور الرقمية، بيانات المسح الأرضي والفضائي) وأخيرا تحليل البيانات وإنتاج الخرائط الرقمية النهائية.

ينتشر استخدام نظام تحديد المواقع العالمي (Global Positioning System) لتحديد الأماكن بشكل دقيق على سطح الأرض، حيث يمكن لمن يملك جهاز استقبال إشارات هذه الأقمار الاصطناعية أن يعرف إحداثيات موقعه على سطح الأرض بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض.

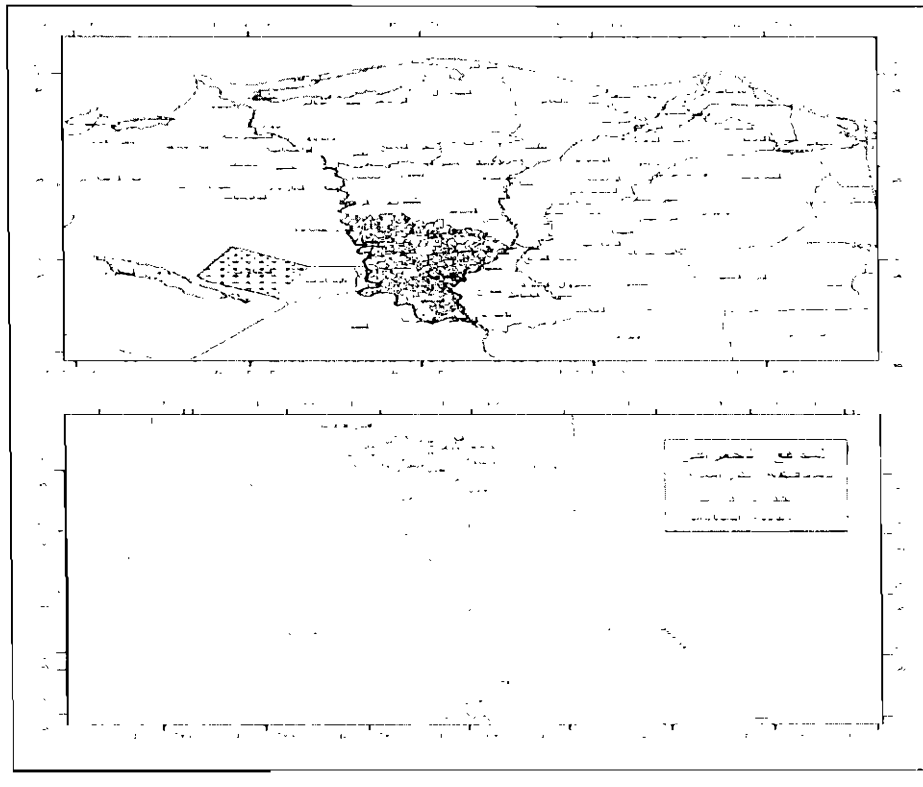

شكل رقم (1)
الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة عام 2003م

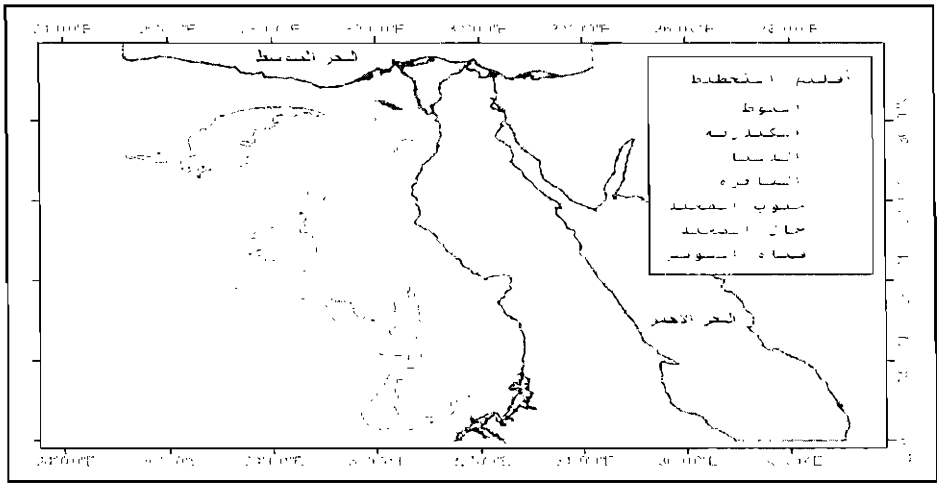

أسباب اختيار موضوع البحث وأهميته:

- يقين الباحث بأهمية نظم المعلومات الجغرافية في إدارة التنمية والتخطيط.
- رغبة الباحث في دراسته تحديد الأقاليم الوظيفية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.
- تحديد الإقليم التخطيطي للمدينة العربية مع التطبيق على إحدى المدن الصناعية الجديدة – كدراسة حالة.
- محاولة الباحث بعد دراسة الخرائط والكارتوجرافيا التطبيقية في إجراء هذه الورقة البحثية كمجال تطبيقي.

أهداف البحث:

1- إبراز العلاقات المكانية والاقتصادية المتبادلة بين المدينة والأقاليم الداخلية والخارجية.

2- تحديد إقليم المواد الخام، العمالة، الاستثمارات الصناعية، التسويق، والصورة المركبة لإقليم المدينة.

3- التعرف على أشكال التمويل وأنواع رأس المال والوضع القانوني للشركات بمدينة السادات.

4- معرفة الحدود التي يتوقف عندها تسويق منتجات مدينة السادات محليًا وإقليميًا ودوليًا.

5- تحديد دور المجتمعات الجديدة في الحد من البطالة وأثرها في المجتمعات المجاورة.

6- تحديد المكان الأمثل لإنشاء مدينة صناعية جديدة بجانب مدينة السادات.

مشكلات البحث:

1- عدم استجابة بعض المستثمرين أصحاب المنشآت الصناعية لاستمارة الاستبيان أو السماح بالزيارة ومقابلة العمال داخل المصانع.

2- عدم صدور إحصاءات تفصيلية عن العمالة بالمنشآت الصناعية بوزارة الصناعة، وكذلك الهيئة العامة للتصنيع سوى إحصاءات عامة مجمعة وغير تفصيلية، ومصدرها دراسات الجدوى الاقتصادية لا تمت للواقع بأي صفة، مما اضطر الطالب الاعتماد على الحصر الميداني وإنشاء قواعد بيانات تفصيلية على مستوى المصنع.

3- عدم توافر إحصاءات أو نشرات خاصة بمصادر المواد الخام، وأجور العمالة وخدماتها، وجهات التسويق وقيمة المنتجات التسويقية داخليا وخارجيًا.

4- عدم استجابة بعض المستثمرين في الإدلاء ببعض البيانات الخاصة بكمية الإنتاج الصناعي، وكمية المواد الخام وعدد العمالة التي تتمتع بالتأمين الصحي وخلافه، مما أضطر الطالب إلى الاعتماد على قيمة الإنتاج الصناعي وتكاليف المواد الخام دون الحجم.

5- عدم توفر البيانات الخاصة بمصادر القوى العاملة في المدينة ومصادر المواد الخام المستخدمة في الصناعة بها ومصادر تسويق منتجات المدينة في أي مؤسسة أهلية أو حكومية داخل مدينة السادات أو خارجها، مما اضطر الباحث للاعتماد على الدراسة الميدانية بأسلوب المسح الشامل في الحصول على بياناته من المنشآت الصناعية بالمدينة، مما استغرق فترة زمنية تجاوزت خمسة شهور خلال الفترة (مايو – سبتمبر 2005).

أساليب الدراسة:

1- الأسلوب الكمي.

2- الأسلوب الكارتوجرافي.

3- الأسلوب الفوتوغرافي.

4- الأسلوب البياني.

5- الدراسة الميدانية.

6- نظم المعلومات الجغرافية.

مصادر البيانات:

الإحصاءات المنشورة وغير المنشورة للهيئات الحكومية وغير الحكومية:

- الهيئة العامة للتصنيع مركز المعلومات بيانات دراسة الجدوى للمشروعات الصناعية.
- السجل التجاري بالمدينة والمحافظة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية (هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة) مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

- شركة كهرباء البحيرة.

- جهاز تعمير مدينة السادات، جمعية المستثمرين بالمدينة، مكتب الهيئة العامة للتصنيع بالمدينة.

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمنوفية.

الخرائط والصور الفضائية:

- خرائط أطلس مصر الطبوغرافي مقاييس مختلفة 1 : 250000، 1 : 100000، 1 : 25000، 1 : 50000، الهيئة المصرية العامة للمساحة الطبعة الأولى سنة 1996 بالتعاون مع وكالة التعاون الدولي للولايات المتحدة الأمريكية (مشروع رقم 132 – 263) بإشراف شركة جيونكس ضمن مشروع إدارة نظم الري للأشغال العامة والموارد المائية، من مكتبة قسم الجغرافيا ومكتبة الدولة ببرلين، وخرائط تفريد المدن 1 : 5000، 1 : 500 جهاز تعمير مدينة السادات – إدارة المساحة والمشروعات.

- خريطة العالم الرقمية بوكالة Esridata & Maps 2000 الأمريكية لنظم المعلومات الجغرافية.

- الدراسة الميدانية: والتي اعتمد عليها الباحث كمصدر أساسي للحصول على البيانات الخاصة بمصادر المستثمرين ورأس المال ومصادر القوى العاملة بالمدينة ومصدر المواد الخام المستخدمة في قطاعات الصناعة، فضلاً عن مناطق تسويق المنتجات الصناعية محليا ودوليا، وقد تم ذلك من خلال استمارة استبيان.

- أسلوب الدراسة الميدانية: تعتمد الدراسة الميدانية على أسلوب المسح الشامل، وهي الطريقة الأساسية والشائع استخدامها في الدراسات الميدانية على المستوى القومي في الموضوعات، ومن أبرز المجالات التي يستخدم بها المسوح الشاملة التالية:

- صناعة خرائط قائمة للتعبير عن الوضع الحالي للمنطقة قيد البحث.
- تحديث خرائط قائمة للتعبير عن الوضع الحالي للمنطقة قيد البحث.
- حصر الإنتاج في المنشآت الاقتصادية.
- تحديد إقليم وظيفي للمدينة.

كما استخدم الطالب أجهزة الرفع المساحي مثل جهاز GPS لرفع الإحداثيات الجغرافية لسطح المدينة، وكذلك دفاتر تفريغ البيانات وحاسب شخصي بالإضافة لكاميرات التصوير الفوتوغرافي، واستمارات الاستبيان فضلاً عن المقابلات الشخصية بالمنطقة.

مناهج البحث المستخدمة:

المنهج الإقليمي – الوظيفي:

الذي يهدف لتحديد حدود الإقليم الاقتصادي (الوظيفي) لمدينة السادات على المستويين الداخلي والخارجي اعتمادًا على معايير مختلفة منها: مصدر المواد الخام، مصدر العمالة، ومصدر رؤوس الأموال المستخدمة في المدينة، والأسواق الداخلية والخارجية التي تسوق فيها منتجاتها، كما يمكن التعرف من خلال هذا المنهج على العديد من العلاقات أهمها إقليم المدينة City Region، والعلاقات بين المدينة والمدن الأخرى Urban Relations، وكذلك العلاقة بين المدينة والريف المجاور Urban-Rural Relations.

منهج التحليل المكاني[1] Spatial Analysis:

يهدف هذا المنهج إلى إبراز الاختلافات المكانية لتوزيع الظـاهرات وعناصـر الأمكنة – أو المشاكل المفحوصة. كما تزايدت أهمية هذا المنهج عنـد الجغـرافيين المعاصرين بتحديدهم لتشابهات الأماكن المختلفة من حيث الظاهرة المبحوثة وتأسيس التعميمات Generalization القائمة على هذه التشابهات Similarities. كما يعكس هذا المنهج الاختلافات المكانية على مستويين أولهما: التباين المكاني على الوحـدات الكبرى Marco Differentiation في حالة دراسة العالم أو الوحـدات القاريـة أو على مستوى الدول وأقاليمها، وثانيهما: التباين المكاني على مستوى الوحدات المكانية الدقيقة، مثل الشياخات والنواحي والمساكن والمصانع ... الخ، ويطلـق علـى هـذا الاتجاه بالدراسات الدقيقة أو الميكروسكوبية Micro or Microscopic Studies.

خطة البحث:

يشتمل البحث على مقدمة وستة فصول وخاتمة. ففي المقدمة أسباب اختيـار الموضوع وأهميته، أهداف البحث ومشكلات، أساليب الدراسة ومصادر البيانـات والخرائط والصور الفضائية والدراسة الميدانية، مناهج البحث المستخدمة، وكيفيـة إنشاء الخريطة الرقمية لمدينة السادات وإنشاء أسطح التمثيل للإقلـيم الاقتـصادي للمدينة بالإضافة إلى إنشاء خريطة رقمية سياسية للعالم، وأخرى لجمهورية مصر العربية إدارية، وخريطة إدارية للوجه البحري، وخريطة إدارية لمحافظة المنوفيـة والبحيرة والجيزة لتمثل نطاق الظهير للمدينة، ثم تحليل قواعد البيانات على برامج نظم المعلومات الجغرافية وتحليل الصورة الفضائية لمنطقة الدراسة لإنتاج الخريطة الرقمية وخريطة استخدامات الأراضي بالمدينة، وإنشاء نظام متكامـل للخريطـة الاقتصادية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.

---

(1) فتحي محمد مصيلحي: مناهج البحث، مطابع جامعة المنوفية، 2003، ص 81.

ويركز **الفصل الأول:** على دراسة ملامح التراكيب الاقتصادية لمدينة السادات، ويحتوي هذا الفصل على ثلاثة محاور رئيسة هي التركيب الاقتصادي للسكان، والاستخدام العام للأرض بالمدينة من خلال الصورة الفضائية لمنطقة الدراسة بعد تحليليها، وأخيرًا ملامح تطور التركيب الصناعي بالمدينة.

ويشتمل **الفصل الثاني:** على نطاقات الإمداد بالخامات الصناعية للمدينة أي مصادر المواد الخام الصناعية وتحديد إقليم المواد الخام الداخلي والخارجي لكل صناعة، وينتهي بتحديد الإقليم التركيب للخامات الصناعية داخليًا وخارجيًا وتصنيف الصناعات تبعًا لنسب الخامات الصناعية المحلية والخارجية.

ويهتم **الفصل الثالث:** بدراسة نطاقات الإمداد بالعمالة الصناعية للمدينة فيتناول هذا الفصل إبراز العلاقات المكانية بين مدينة السادات والمناطق المجاورة، فيتناول التركيب الحجمي للصناعة تبعًا لعدد العمالة الصناعية وخصائصها التعليمية والمهنية وأجور العمالة والخدمات التي تقدم للعمالة وأخيرًا مصادر العمالة الصناعية تبعًا لهياكل الصناعة بالمدينة وتحديد إقليم العمالة لكل صناعة بالنطاق الخارجي والنطاق الظهير المجاور للمدينة على مستوى القرية والمركز والمحافظة، وينتهي بتحديد الإقليم التركيبي للعمالة الصناعية ومدى مساهمة المدينة في تقليل حجم البطالة بنطاق الظهير بمحافظة المنوفية.

ويتناول **الفصل الرابع:** دراسة نطاقات الإمداد بالاستثمارات الصناعية بالمدينة فيتناول هذا الفصل بالتفصيل أشكال التمويل (الكيان القانوني) الصناعي بالمنشآت الصناعية تبعًا لحجم الصناعة بالمدينة، ثم روافد الإمداد بالاستثمارات الصناعية تبعاً لهياكل الصناعة بالمدينة، وأخيرًا تحديد إقليم الاستثمارات الصناعية الداخلي والخارجي لكل صناعة، وينتهي تصنيف الصناعات تبعاً لنسب الاستثمارات الصناعية المحلية والخارجية.

ويركز **الفصل الخامس**: على دراسة نطاقات تسويق المنتجات الصناعية بالمدينة فنجد التسويق الداخلي (الإقليم الداخلي) يضم المحافظات وكذلك المؤسسات الحكومية، مثل: وزارة الصحة والداخلية والدفاع والشئون الاجتماعية والأزهر، والزراعة والتربية والتعليم والنقل العام وكذلك مناطق الاستصلاح الزراعي والكهرباء والإقليم الخارجي خارج أرض الوطن، وينتهي بتحديد الإقليم التركيب لتسويق المنتجات الصناعية داخليًا وخارجيًا.

ويتناول **الفصل السادس**: الخريطة الاقتصادية للاستثمارات الصناعية بالمدينة من خلال ثلاثة محاور رئيسة لتحليل خريطة الاستثمار وهي الأهمية النسبية للإقليم الصناعي متضمنا العمالة والمواد الخام والطاقة والمنتجات، والمحور الثاني ناقش القيمة المضافة للصناعة وذلك بتحليل اقتصاديات الصناعة من خلال تكاليف الخامات والوقود وقيمة الإنتاج وإعداد العاملين، وينتهي الفصل بالصور التركيبية للإقليم الاقتصادي بالمدينة وإنتاج خريطة الاستثمارات الصناعية موضح بها القيمة المضافة للصناعة بكل مصنع بالمدينة.

وينتهي البحث بخاتمة تشتمل على إبراز العلاقات المكانية بين الإقليم الاقتصادي للمدينة والأقاليم المجاورة ومدى مساهمة المدينة في تخفيف مشكلة البطالة بالمحافظات المجاورة، وعرض اقتراحات لتخطيط الإقليم الاقتصادي بالمدينة.

أ- التراكيب الاقتصادية لمدينة السادات:

التركيب الاقتصادي للسكان- الملامح العامة للقوة العاملة:

الملامح العامة للقوة العاملة: إذا كان الإنسان محور عملية التنمية – بمعناها الشامل – فهو صانعها والمستفيد منها في آن واحد، فإن تنمية وتطوير الموارد

العاملة ورفع كفاءتها تعد من الأسس المهمة لاستمرار عملية التنمية والتقدم [1]. وتضم القوة العاملة جميع الأفراد القادرين على العمل والإنتاج من حيث السن والمقدرة البدنية والذهنية، ومن ثم فهي تضم كل السكان ما عدا الأطفال (أقل من 15 سنة) والشيوخ والعجزة عجزًا تامًا، ومعنى ذلك أن القوة العاملة تضم الذين يعملون فعلاً والذين يرغبون في العمل أو يمكنهم أن يعملوا في سن العمل والإنتاج، أما الشيوخ والأطفال فيعرفون بخارج القوة العاملة [2].

وتشير بيانات التعداد السكاني عام 1986 إلى أن حجم السكان بمدينة السادات قد بلغ 669 نسمة، وأن حجم القوة العاملة 404 نسمة، بنسبة 60.4% من جملة السكان (15 سنة فأكثر) عام 1986، وفي تعداد السكان الخير عام 1996 بلغ حجم السكان الكلي للمدينة 18619 نسمة، وأن حجم القوة العاملة 12274 نسمة، بنسبة 65.9% من جملة المدينة، في حين بلغت جملة السكان خارج القوة العاملة 6345 نسمة بنسبة 34.1% من جملة سكان المدينة عام 1996، ويرجع السبب في انخفاض نسبة الداخلين في القوة العاملة إلى توافر فرص عمل بالمنشآت الصناعية كمجتمع عمالي بالدرجة الأولى، وكذلك تطبيق برنامج التعليم الفني (مشروع مبارك كول) والذي يتم من خلاله إعداد كوادر ذات مستويات مهارية وفنية عالية.

---

(1) أحمد حسن إبراهيم، "سكان الكويت: دراسة جغرافية"، ***مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية***، ع 12، الكويت 1985، ص 129.

(2) أحمد علي إسماعيل، ***أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية***"، ط 8، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1997، ص ص 106 – 107.

جدول رقم (1)
تطور التوزيع النسبي للقوة العاملة (15 سنة فأكثر) بمدينة السادات خلال الفترة (1986 – 1996)

الحالة العملية	1986		1996	
	جملة السكان	%	جملة السكان	%
داخل القوة العاملة	404	60.4	12274	65.9
خارج القوة العاملة	265	39.6	6345	34.1
جملة السكان	669	100	18619	100

الجدول من حساب الطالب اعتمادًا على بيانات تعدادي السكان والإسكان والمنشآت عام 1986 وعام 1996، النتائج النهائية لتعداد السكان على مستوى شياخات وقرى، محافظتي البحيرة والمنوفية.

النشاط الاقتصادي للسكان:

يعرف النشاط الاقتصادي بأنه المجال الذي يعمل فيه الفرد أو هو النشاط الذي تمارسه المؤسسة أو المشروع، إذ تمثل المدن مراكز النشاط الاقتصادي المتخصص والتي يرتبط بوجودها ونموها بتوفير أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي المختلفة التي تتطلب بدورها تركز السكن وممارستهم لهذه الأنشطة التي تحدد وظائف المدينة[1]. وتفيد دراسة أنماط التركيب الاقتصادي المختلفة للسكان وتوزيع السكان النشطين اقتصاديا حسب النشاط الاقتصادي والمهنة والحالة العملية في تقييم مدى فاعلية القوة العاملة في الوقت الراهن، بالإضافة إلى كونها مكملة في دراستها لتحليل القوة العاملة.

(1) فتحي محمد أبو عيانة. ***السكان في الوطن العربي: دراسة ديموغرافية***"، الأسكندرية: دار المعرفة الجامعية. 1994. ص ص 383 – 385.

ويتركز بالمدن كافة الأنشطة الاقتصادية الرئيسة الأولية والثانوية والثلاثية، غير أن المدن أكثر ارتباطاً بالنشاطين الثانوي (الصناعات التحويلية)، والثلاثي (النقل والتجارة والخدمات)، تعكس دراسة التركيب الاقتصادي للسكان استخدامات الأراضي في المدن، حيث ترتفع نسبة العاملين بالخدمات في المدن التي تتركز بها الخدمات بأنواعها المختلفة، كما ترتفع نسبة العاملين بالصناعات في المدن التي تتركز بها الصناعة، وكذلك يشير التركيب الاقتصادي للأفراد على ماهية الوظائف التي يؤديها هؤلاء العاملين.

إن مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي يعمل بها أفراد قوة العمل تعكس مجموعة العوامل البيئية والديموغرافية المؤثرة في تكوينها، فهي من ناحية توضح الكثير من الملامح المميزة لأفراد قوة العمل لدى المجتمع وكذلك خصائص المجتمع الاقتصادية والعمرانية. تعد نسبة الذكور الذين يستطيعون القراءة والكتابة إلى 20.7% من جملة الذكور. وتنخفض نسبة الذكور الأميين عن مثيلتها للإناث بمقدار 2.2% من جملة السكان، ويرجع ذلك لطبيعة المجتمع الصناعي وليس الخدمية. تأتي فئة العاملين من حملة المؤهلات الجامعية وما فوقها بالإضافة على حملة المؤهلات أقل من المتوسطة في الرتبة الثالثة بمدينة السادات، إذ يبلغون 3803 نسمة يشكلون 27.6% من جملة السكان (10 سنوات فأكثر)، ويرجع السبب في ذلك إلى تواجد الجامعة بمدينة السادات، بالإضافة إلى اقتصار مهام الكوادر الفنية والعلمية على إدارة المنشآت الصناعية والصيانة الدورية للمعدات والمراقبة المحكمة لأقسام الإنتاج بالمجتمع الصناعي، وتتمثل العمالة ذات المؤهل أقل من المتوسط عمالة الحراسة وكذلك الزراعة والخدمات بمدينة السادات. وقد جاءت فئة العاملين من حملة المؤهلات المتوسطة وما بعدها في الترتيب الرابع، إذا تبلغ نسبتهم مجتمعة 4.3% من جملة السكان، ولعل في ذلك ما يزيد من مصداقية اتجاه التجربة المصرية نحو تحقيق أوضاعها المستهدفة خلال مراحلها التنموية المخططة.

جدول رقم (2)
توزيع السكان (10 سنوات فأكثر)
للحالة التعليمية بمدينة السادات والمنوفية عام 1996

النشاط	حضر مدينة السادات				حضر محافظة المنوفية			
	ذكور	إناث	جملة	%	ذكور	إناث	جملة	%
أمي	1452	961	2413	17.5	45015	71555	116570	27.1
يقرأ ويكتب	1803	871	2674	19.4	41624	28323	69947	16.3
ابتدائي	663	564	1228	8.9	25858	22444	48302	11.2
مؤهل أقل من المتوسط	660	424	1084	7.9	22537	19076	41612	9.7
مؤهل متوسط	2708	1598	4306	31.2	54266	47295	101561	23.6
مؤهل فوق متوسط	329	229	558	4.0	6334	6273	12607	2.9
مؤهل جامعي وما يعادله	1052	439	1491	10.8	24402	13675	38077	8.9
دبلوم وماجستير ودكتوراه	30	10	40	0.3	829	417	1246	0.3
الجملة	8698	5096	13794	100	220865	209057	429922	100
النسبة المئوية	63.1	36.9	100	-	51.4	48.6	100	
النسبة من المركز المحافظة	12.3	7.2	19.5	-	10.4	9.9	20.3	-

الجدول من حساب الطالب اعتمادا على بيانات تعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 1996، النتائج النهائية لتعداد السكان على مستوى شياخات وقرى، محافظة المنوفية، ديسمبر 1998، جدول رقم 7، ص 234.

التركيب المهني للسكان:

تحدد الحالة المهنية – مرتبة المهارة – درجة العامل الصناعية أي نوع العمل الذي يمارسه الفرد بالمنشأة، كما تفيد دراسة الحالة العملية في تحديد هيكل العمالة واستنتاج العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية في المجتمع[1]. يشكل عدد الملتحقين بالمهن المختلفة ما يزيد عن الثلث أي (34.1%) من جملة السكان، ترتفع نسبتهم بين الذكور إلى (46.6%)، وتنخفض نسبة الملتحقات بالمهن المختلفة إلى 15.3% من جملة الإناث بالمدينة، وبذلك ترتفع النسبة النوعية لسكان المدينة في المهن المختلفة إلى 457 ذكرًا لكل مائة أنثى[2].

تمثل الحالة المهنية لقوة العمل بالمدينة الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي بها، حيث بلغ جملة الملتحقين بالمهن نحو 6345 نسمة، إذ تشكل نسبة الملتحقين بالمهن بمدينة السادات 3.5% من جملة الملتحقين بحضر المنوفية. وتتضح معالم النشاط الاقتصادي والحالة المهنية للعاملين بالمدينة حيث تبلغ جملة الذكور الملتحقين بالعمل نحو 5206 عاملاً، يمثلون 82% من جملة السكان (15 سنة فأكثر) تبعًا لأقسام المهن، في حين تبلغ نسبة الملتحقات بالمهن 18%، وهذا يرجع لطبيعة النشاط الصناعي بالمدينة إذ يفضل ما يقرب من 95% من أصحاب المصانع عمالة الذكور[3].

ويتصدر العاملون الذكور قطاع الإنتاج والتشغيل بنسبة 32.3% من جملة الذكور الملتحقين بالمهن المختلفة، بينما تحتل نسبة العاملات الملتحقات بقطاع الإنتاج والتشغيل الرتبة الرابعة، كما تحتل نسبة الإناث الملتحقات بالعمل في قطاع أصحاب المهن العلمية الرتبة الأولى، حيث بلغت جملتهن نحو 359 عاملة، يشكلن 31.5% من جملة العاملات الملتحقات بالعمل داخل القوة العاملة بالمدينة.

---

(1) فتحي محمد ابو عيانة، ***جغرافية السكان: أسس وتطبيقات***، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993، ص ص 442 – 443.

(2) فتحي محمد مصيلحي خطاب، المرجع السابق، ص 45.

(3) الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث خلال الملاحظة والاستبيان.

يحتل الملتحقون بالعمل في قطاع الإنتاج والتشغيل بالمدينة الرتبة الأولى، إذ يبلغ جملتهم 1837 عاملاً، يمثلون 29% من جملة المهنيين، ويختلف توزيعهم بين الذكور والإناث نظرًا لطبيعة النشاط حيث تبلغ نسبة الذكور نحو 91.6% من جملة العاملين بقطاع الإنتاج والتشغيل، وتبلغ نسبتهم من الذكور نحو 32.3% من جملة الذكور العاملين بالمدينة.

وبالنسبة للعاملين بقطاع الإنتاج والتشغيل بحضر محافظة المنوفية وجملتهم نحو 40458 نسمة، يشكلون 22.1% من جملة سكان الحضر الملتحقين بالعمل داخل القوة العاملة، لذا يمكن تفسير ارتفاع تلك النسب بحواضر مراكز المنوفية بتركز شركات القطاع العام بمدن المحافظة، هذا بالإضافة للصناعات الغذائية، ومصانع الطوب، وتوطن شركة مصر للغزل والنسيج بمحافظة المنوفية، والمنطقة الصناعية الجديدة بكفور الرمل بقويسنا، بالإضافة على نشاط القطاع الخاص في المدن بأجمعها.

جدول رقم (3)
توزيع السكان (15 سنة فأكثر)
لأقسام النشاط الاقتصادي الرئيسة بمدينة السادات والمحافظة 1996

النشاط	مدينة السادات				حضر محافظة المنوفية			
	ذكور	إناث	جملة	%	ذكور	إناث	جملة	%
الزراعة والصيد وقطع الأشجار	740	42	782	12.6	23237	2441	25678	17.8
التعدين واستغلال المحاجر	80	2	82	1.3	471	30	501	0.3
الصناعات التحويلية	1702	247	1949	31.4	2268	2177	4445	3.1

تابع جدول رقم (3)

النشـــاط	مدينة السادات				حضر محافظة المنوفية			
	ذكور	إناث	جملة	%	ذكور	إناث	جملة	%
الكهربـــاء والغـاز والميـاه	165	18	183	3.0	1930	375	2305	1.6
التـشييد والبنـاء	755	9	764	12.3	10782	156	10938	7.6
التجـــارة والمطاعـــم والفنـــادق	283	48	331	5.3	17561	2404	19965	13.8
النقل والتخزين والمواصـــلات	132	17	149	2.4	7951	409	8360	5.8
التمويـــل والتأمينـــات والعقـــارات	139	31	170	2.7	4952	3566	8518	5.9
خدمـــات المجتمـع العامـة	1136	634	1770	28.4	36862	25732	62594	43.3
أنـشطة غيـر كاملة التوصيف	14	8	22	0.4	1014	307	1321	0.9
الجملـــة	5146	1056	6202	100	107028	37597	144625	100
النـسبة المئويـة	83.0	17.0	100	-	740	26.0	100.0	
النـسبة مـن المركـز والمحافظـة	20.0	4.1	24.2		14.2	5.0	19.2	-

الجدول من حساب الطالب اعتمادًا على بيانات التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 1996، النتائج النهائية لتعداد السكان على مستوى شياخات وقرى، محافظة المنوفية، ديسمبر 1998، جدول رقم 7، ص 195.

أما عن التركيب الاقتصادي لسكان مدينة السادات وفقا لخصائص وطبيعة النشاط الاقتصادي التي حددتها هيئة الأمم المتحدة في ثلاثة قطاعات رئيسة (جدول رقم 3) وهي:

- مجموعة الأنشطة الأولية (الاستخراجية) وتضم الزراعة والصيد والتعدين.
- مجموعة الأنشطة الثانوية (التحويلية) وتضم الصناعات التحويلية.
- مجموعة الأنشطة الثلاثية (الخدمية) وتضم بقية الأنشطة.

تنخفض نسبة العاملين بمجموعة الأنشطة الأولية بمدينة السادات، حيث بلغ عددهم نحو 864 نسمة، ويشكلون 13.9% من جملة العاملين بالمدينة، بينما بلغ عدد العاملين بحضر المنوفية نحو 26188 نسمة ويمثلون 18.1% من جملة العاملين بحضر المنوفية، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع نسبة العاملين بالزراعة في نطاق الحزام الأخضر، والتي بلغت مساحته الإجمالية نحو 9422 فدان[1].

تحتل مجموعة الأنشطة الثانوية الرتبة الأولى بين مجموعات الأنشطة بمدينة السادات، حيث بلغ جملة العاملين بقطاع الخدمات نحو 3389 نسمة يشكلون 54.7% من جملتهم بالمدينة، بينما تزيد نسبة العاملين بالأنشطة الثانوية عن ثلاثة أرباع العاملين بحضر المنوفية حيث بلغ عددهم نحو 14001 نسمة يمثلون 78.8% من جملة العاملين بحضر المحافظة، أما عن الأنشطة الثانوية فبلغ عدد العاملين بها 1949 عاملا، يمثلون قرابة ثلث العاملين بالمدينة وتحتل بذلك الرتبة الثانية، في حين تمثل نسبة العاملين بالأنشطة الثانوية 3.1% من جملة العاملين بحضر المنوفية.

---

(1) سمير إسماعيل السيد السنباوي، "***خريطة التعمير الزراعي غرب فرع رشيد: دراسة كارتوجرافية***"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنوفية، 1997، ص 233.

جدول رقم (4)
التوزيع النسب للسكان النشيطين
وفقًا لمجموعات الأنشطة الاقتصادية بمدينة السادات عام 1996

الأنشطة	عدد العاملين عام 1996			
	ذكور	إناث	جملة	%
الأولية (استخراجية)	820	44	864	13.9
الثانوية (تحويلية)	1702	247	1949	31.4
الثلاثية (خدمية)	2624	765	3389	54.7
الجملة	5146	1056	6202	100
النسبة المئوية	83.0	17	100	-

الجدول من حساب الطالب اعتمادًا على بيانات التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 1996، النتائج النهائية لتعداد السكان على مستوى شياخات وقرى، محافظة المنوفية، ديسمبر 1998، جدول رقم 7، ص 195.

التركيب التعليمي للسكان:

تعد الحالة التعليمية للسكان من أهم خصائص الهياكل الاجتماعية لمجتمعات الصحاري لكنها تعد ضابطًا مهمًا في عمليات التنمية الإقليمية، وتتوقف عليها عمليات تبني التكنولوجيا المتطورة التي تستهدف نقل عمليات التنمية[1].

(1) فتحي محمد مصيلحي خطاب، ***أسباب عزوف الشباب عن الهجرة للمجتمعات الجديدة: حالة مدينة السادات***"، التقرير النهائي، نوفمبر 1999، ص 30.

ويعتبر التركيب التعليمي لقوة العمل من السمات الضرورية، لأنه يوضح الفاعلية الحقيقة لتلك القوة العاملة في سوق العمل، كما أنه يلعب دورا كبيرا في تحديد نوعية النشاط الذي يمارسه الفرد، هذا بالإضافة إلى تأثيره على ما يبلغه الفرد من مستوى مهاري وفني[1]. ومما لاشك فيه أن ارتفاع مستوى التحصيل التعليم له الأثر على معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي، وعلى الرغم من أن هذا الأثر غير واضح بالنسبة للذكور، إلا أنه ينعكس بوضوح في زيادة مساهمة الإناث في القوة العاملة، ومن ثم يمكن القول أنه ثمة علاقة إيجابية بين مستوى التحصيل التعليمي ومدى المساهمة في قوة العمل والنشاط الاقتصادي[2].

الاستخدام العام للأرض بالمدينة:

لقد خضع إنشاء مدينة السادات وتعميرها للقواعد المتبعة بقانون المجتمعات العمرانية في تنفيذ المدينة عام 1978، وتم إعداد التخطيط الهيكلي والعام لها، وقد تم تعديل الحدود المخصصة لمدينة السادات بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 205 لسنة 1990 لتصبح جملة مساحتها نحو 500 كم^2، وبالتالي أصبحت الاستعمالات المختلفة لأراضي المدينة وفقا للمخطط بعد تعديل الحدود الإدارية نحو 452.2 كم^2، مساحة الحزام الأخضر والكتلة العمرانية 47.8 كم^2، وجملة المساحة 500 كم^2.

---

(1) ماجدة إبراهيم عامر، *التركيب الاقتصادية للسكان في ليبيا: دراسة في جغرافية السكان*، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، 1989، ص 127.

(2) أيمن عبد الحميد عبد الخالق، مرجع سابق ص 197.

جدول رقم (5)
التوزيع النسبي لاستخدامات الأراضي
بالحيز العمراني وفقًا للمخطط العام للمدينة

استخدام الأرض	المساحة المخصصة كم^2	%	المساحة المنفذة كم^2	%	نسبة المنفذ من المخطط
استخدام سكنـــــي	17.8	37.3	1.3	17	7.3
استخدام صناعـــــي	10	20.9	2.8	36.7	27
خدمات ومرافـق	4.3	9.0	0.025	0.3	0.6
مسطحات خضراء	3.7	7.7	0.312	4.1	8.4
طرق وفراغـــات	12	25.1	3.2	41.9	26.7
الجملـــــــــة	47.8	100	7.637	100	12.9

المصدر: جهاز تعمير مدينة السادات، مركز المعلومات بيانات غير منشورة، عام 2004.

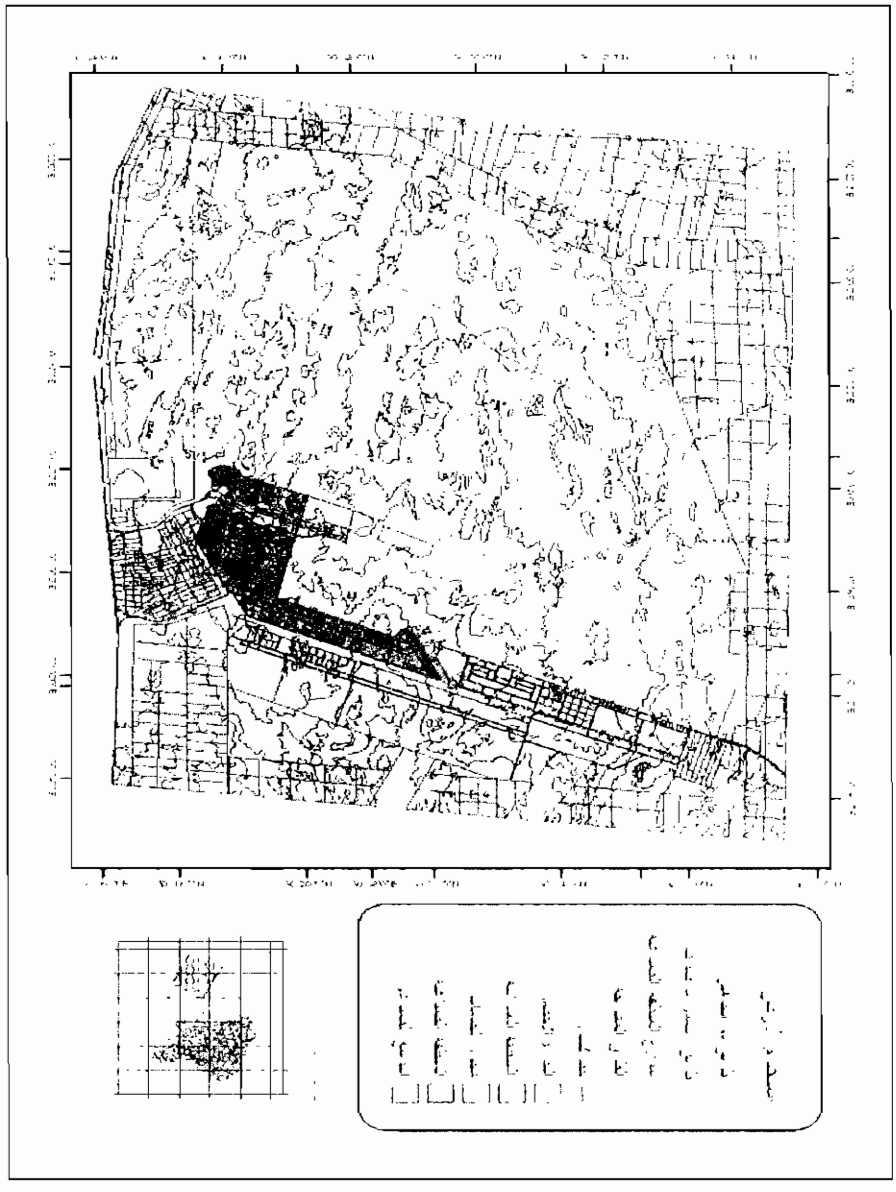

شكل رقم (2)
استخدام الأرض بمدينة السادات عام 2004

التركيب الصناعي بالمدينة:

تضم مدينة السادات خمس مناطق صناعية بالإضافة إلى منطقة الصناعات الثقيلة والتوسع الصناعي، بدأ تخصيص الأراضي الصناعية بالمدينة عام 1981 وما زال حتى الآن على النحو التالي:

- **الصناعات الغذائية:** تضم صناعات منتجات الألبان والعصائر والمربات والمكرونة وتعليب الخضار وتصنيع وتعبئة الفواكه وتعبئة أرز ونشا وجلاش آلي وعجائن وحلويات ومأكولات وتكرير وتعبئة زيوت وبسكويت وحلويات وتعبئة مياه وتفريخ كتاكيت وغربلة التقاوي.
- **الصناعات الكهربائية والهندسية:** وتمثلها صناعات الأدوات الكهربائية والأجهزة الكهربائية وقواطع كهربية وأعمدة كهرباء ولوحات كهربائية ومصاعد كهربائية وإصلاح أجهزة إلكترونية.
- **الصناعات المعدنية والميكانيكية:** وتشمل على صناعة المسبوكات والمشغولات المعدنية وتشكيل المعادن ودرفلة الصلب بالإضافة على صناعة الأثاث المعدني وتصنيع معدات – رش مبديات وقطع غيار موتوسيكلات وفلاتر سيارات وقطع غيار سيارات.
- **الصناعات البلاستيكية:** وتضم نجارة أثاث وديكور أجهزة مطابخ ومعدات شفط وصناديق مياه غازية وأكياس بلاستيكية ومواسير بلاستيك وزرايبر بلاستيك ومستلزمات ري بالتنقيط وسرنجات بلاستيكية وألواح إكليرك.
- **صناعات الغزل والنسيج:** غزل ونسيج وسجاد (جينز) ومفروشات وموكيت وطباعة ملابس جاهزة ونسيج وتريكو وملابس جاهزة ونسيج أليياف صناعية وملابس طبية وخيوط صناعية وتنظيف أقطان.
- **صناعات كيماوية وأدوية:** تشمل صناعات تجميع وتعبئة إضافات كيماوية وتعبئة زيوت صناعية وتعبئة كيماويات وبويات وأدوية وأسمدة وغازات صناعية ومخصبات

تربة ومنتجات كيماوية وبترو كيماوية ودهانات بلاستيكية ولاكيهات ومواد عازلة وطلاء سيارات ومستلزمات طبية (جونتات طبية وأكياس لتجميع البول).

- **صناعة منتجات خشبية وأثاث منزلي:** وتضم صناعة نجارة أثاث وباب وشباك وموبيليا وتقطيع وتجهيز الأخشاب.
- **صناعة منتجات ورقية:** ورق كرتون ومناديل ورقية وورق حائط.
- **صناعات مواد البناء:** تضم صناعة منتجات خرسانية (طوب وبودرة وبلاطات خرسانية) وطوب طفلي وبلاط وبورسلين (سيراميك) ومواد بناء (جبس) وبعض المركبات وأحماض الخرسانات وجرانيت ورخام وحجر زينة ومشغولات معمارية وأدوات صحية وحوائط.
- **صناعات متنوعة وخدمية:** تشمل خدمات مياه وحنفيات ومحطة خدمة مواد بترولية وصيانة وخدمة السيارات وإصلاح وصيانة أجهزة تبريد وتكييف وزجاج وبراويز وأحذية وورش خراطة وتصنيع آلات زراعية ومركز لتأجير المعدات وأدوات مكتبية أقلام رصاص وألوان وأغطية أرضيات وعطور.

جدول رقم (6)
التوزيع العددي للمنشآت الصناعية بالمناطق الصناعية بمدينة السادات 2004

م	نوع الصناعة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	الجملة	%	الرتبة
1	صناعات غذائية	7	12	8	15	24	66	17.4	2
2	صناعات كهربائية وهندسية	6	10	4	9	3	32	8.4	5
3	صناعات متنوعة	6	12	6	7	4	35	9.2	4

تابع جدول رقم (6)

م	نوع الصناعة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	الجملة	%	الرتبة
4	صناعات معدنية وميكانيكية	13	30	12	34	10	99	26.1	1
5	صناعة البلاستيك	6	10	4	5	3	28	7.4	7
6	غزل ونسيج	8	9	1	6	2	26	6.9	8
7	كيماويات وأدوية	8	10	7	10	4	39	10.3	3
8	منتجات خشبية وأثاث معدني	3	7	4	1	2	17	4.5	9
9	منتجات ورقية	0	4	0	2	2	8	2.1	10
10	مواد بناء	10	7	4	4	4	29	7.7	6
11	الجملة	67	111	50	93	58	379	100	-
12	النسبة المئوية	17.7	29.3	13.2	24.5	15.3	100	-	-

المصدر: دراسة ميدانية في الفترة مايو – سبتمبر 2004.

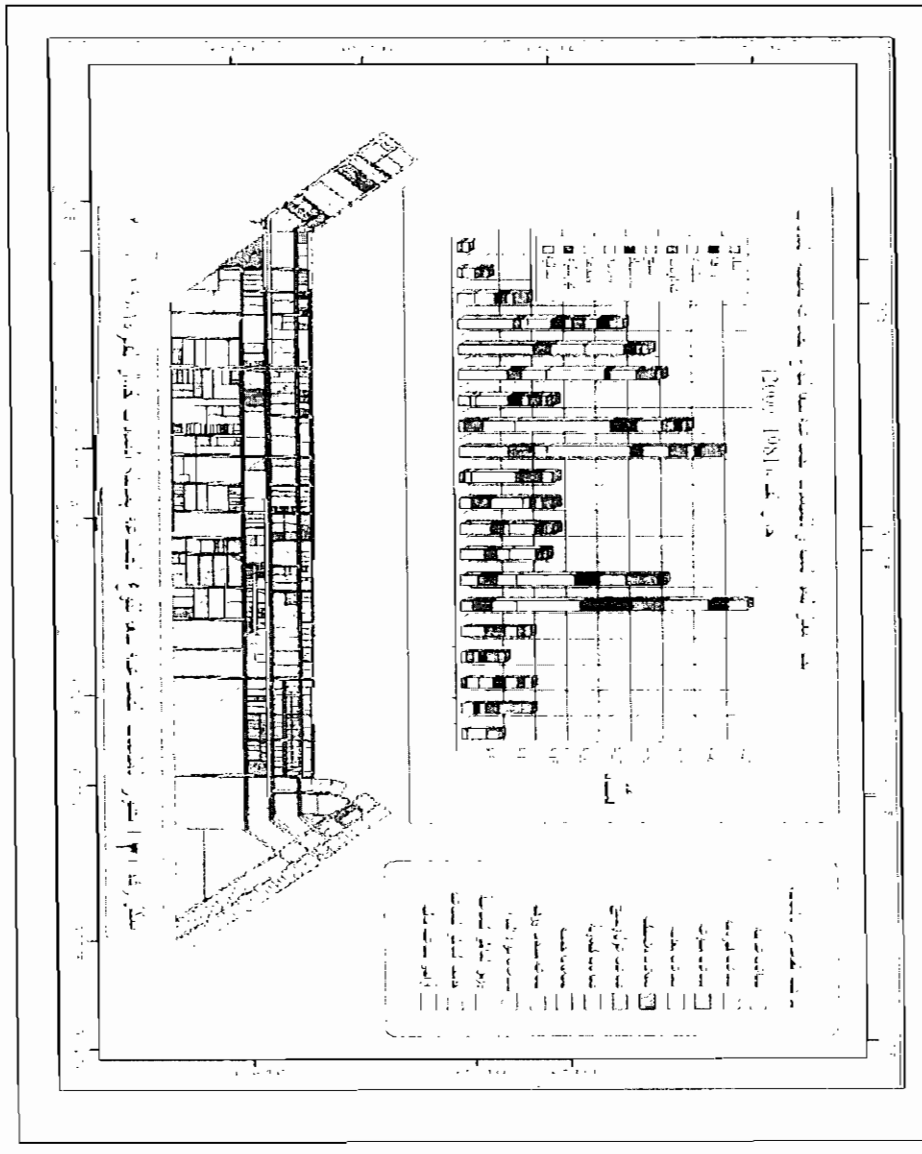

شكل رقم (3)
تطور المنشآت الصناعية تبعا لتنوع الصناعة
بمدينة السادات خلال الفترة 1981 – 2000

2- إقليم الخامات الصناعية للمدينة:

التركيب الصناعي للخامات:

تعتمد الصناعة بمدينة السادات على خامات محلية وخامات خارجية، فبلغت تكاليف الخامات اللازمة للصناعة بالمدينة 275 مليون جنيه، في حين بلغت جملة تكاليف الطاقة الكهربائية اللازمة للصناعة 5.8 مليون جنيه خلال عام 2000، وعند رصد تكرارات مصادر المادة الخام اللازمة للصناعة بمدينة السادات، يتم تجميع كل التكرارات السابقة بهياكل الصناعة بمدينة السادات محليًا وخارجيًا لتحديد كثافة الإمداد بالخامات الصناعية والتي تسمى بالإقليم المحلي (الخريطة الإدارية لمصر)، كما تنقسم مصر إلى ثمانية أقاليم تخطيطية[1]، وبلغت جملة التكرارات لمصدر الخامات الصناعية 539 تكرارًا منها 328 تكرارًا محليًا لمحافظات مصر ومن ثم كثافة الإمداد بالخامات من الإقليم المحلي 60.9%، وبلغت تكرارات الخامات الخارجية 211 تكرارًا ونسبته 39.1%، ويضم الإقليم الخارجي جميع قارات العالم.

---

(1) **إقليم القاهرة:** ويضم محافظة القاهرة والجيزة والقليوبية وعاصمته القاهرة.

إقليم الدلتا: ويضم الدقهلية والغربية والمنوفية ودمياط وكفر الشيخ وعاصمته طنطا.

إقليم الإسكندرية: ويضم محافظة الإسكندرية والبحيرة وعاصمته الإسكندرية.

إقليم شمال الصعيد: ويضم المنيا والفيوم وبني سويف وعاصمته المنيا.

إقليم جنوب الصعيد: ويضم سوهاج وقنا وأسوان والبحر الأحمر وعاصمته أسوان.

إقليم أسيوط: ويضم محافظة أسيوط والوادي الجديد وعاصمته أسيوط.

إقليم مطروح: ويضم محافظة مطروح وعاصمته مدينة مطروح.

إقليم الإسماعيلية: ويضم الشرقية وبورسعيد والسويس وشمال وجنوب سيناء والجزء الشمالي من البحر الأحمر.

جدول رقم (7)
التوزيع النسب لتكاليف المواد الخام الصناعية بمدينة السادات عام 2004

نوع الصناعة	تكاليف الخامات بالألف جنيه	نسبة الخام الداخلي	نسبة الخام الخارجي					
			أفريقيا	آسيا	أوربا	أمريكا	أستراليا	الجملة
صناعات غذائية	18661.7	73.0	0.0	9.6	11.3	4.3	1.7	27.0
صناعات كهربائية وهندسية	4598.7	66.7	0.0	9.8	19.6	3.9	0.0	33.3
صناعات متنوعة	1774.4	72.4	0.0	13.8	13.8	0.0	0.0	27.6
صناعات معدنية وميكانيكية	222345.5	57.1	0.0	6.0	36.8	0.0	0.0	42.9
صناعة البلاستيك	2613.4	40.0	0.0	40.0	20.0	0.0	0.0	60.0
غزل ونسيج	13727.2	46.3	0.0	22.2	29.6	1.9	0.0	53.7
كيماويات وأدوية	5045.3	53.8	0.0	5.8	36.5	3.8	0.0	46.2
منتجات خشبية وأثاث معدني	343.8	71.4	7.1	0.0	14.3	7.1	0.0	28.6
منتجات ورقية	516.6	43.8	12.5	12.5	18.8	6.3	6.3	56.2
مواد بناء	5430.6	72.5	0.0	7.5	20.0	0.0	0.0	27.5
الجملة	275057.2	60.9	0.6	11.5	24.3	2.2	0.6	39.1

المصدر: دراسة ميدانية في الفترة مايو – سبتمبر 2004م.

أولاً- الإقليم المحلي:

يحتل الرتبة الأولى إقليم القاهرة لكثافة الإمداد بالخامات الصناعية بالمدينة فبلغت 27.64% من جملة الخامات الصناعية بالمدينة، ويرجع السبب إلى أهمية القاهرة التاريخية لنشأة الصناعة المصرية[1]، فضلاً عن أنها تعتبر أكبر مركز للتبادل التجاري في مصر وارتباطها بشبكة طرق جيدة وموقعها الجغرافي فضلاً

(1) فتحي محمد مصيلحي: ***الجغرافيا البشرية***"، مركز معالجة الوثائق، شبين الكوم، المنوفية، 1988، ص 140.

عن تركز العاصمة التجارية بها مما جعلها مركزًا للصناعة والتجارة والتوزيع، ويأتي في الرتبة الثانية إقليم الدلتا ونسبته 19.2% من جملة الخامات الصناعية، وسجل إقليم الإسكندرية الرتبة الثالثة ونسبته 5.76% من جملة الخامات، وتمثل باقي أقاليم مصر (إقليم قناة السويس وجنوب الصعيد وشمال الصعيد وأسيوط ومطروح) الرتبة الأخيرة ونسبتها 8.39% من جملة الخامات الصناعية.

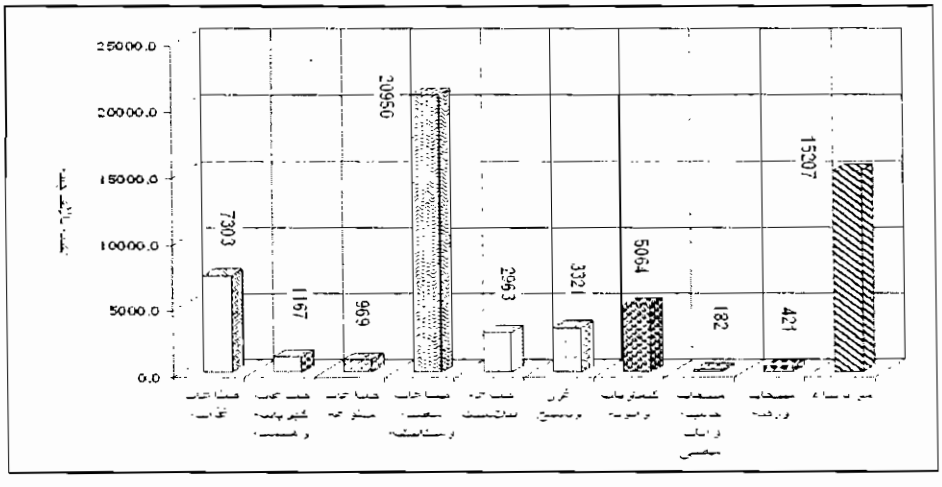

شكل رقم (4)
جملة تكاليف الطاقة بالألف جنيه
بهياكل للتركيب الصناعي بالمدينة عام 2004

ثانيًا- الإقليم الخارجي:

يضم الإقليم الخارجي الخريطة السياسية للعالم بأقاليمه الرئيسة، فتأتي في المرتبة الأولى قارة أوربا وتمثل جملة التكرارات لمصدر المادة الخام 131 تكرارًا وتشكل 24.3% من جملة مصادر المادة الخامة للصناعة بالمدينة بجميع هياكلها الصناعية، وتمثل الرتبة الثانية قارة آسيا فتمثل 11.5% من الجملة، وتمثل قارة

إفريقيا نسبة 0.56%، والأمريكتين الشمالية والجنوبية 2.2%، وأخيرا تسجل أدنى نسبة بالإقليم الخارجي قارة أستراليا ونسبتها 0.37% من جملة مصادر الخامات الخارجية، ويوضح الجدول رقم (25) التوزيع النسبي لمصادر الخامات الصناعية اللازمة للصناعة بمدينة السادات عام 2000.

الأهمية النسبية لأقاليم المادة الخام:

- **الأهمية النسبية (أقل من 50%)**: تشكل هذه المجموعة 59% من جملة مصادر الخام للإقليم، كما تضم من الإقليم المحلي محافظات القاهرة والمنوفية والإسكندرية وتمثل 46.6% من جملة الإقليم، وخارجيا دول ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وتشكل 12.4% من جملة الإقليم، فنجد محافظة القاهرة تمثل الرتبة الأولى لمصدر المواد الخام المحلية لمعظم هياكل التركيب الصناعي بالمدينة باستثناء صناعة مواد البناء وتمثل نسبة 26.53% من مصادر الخامات الصناعية بالمدينة، ومحافظة الإسكندرية تمثل نسبة 3.9%، وتمثل الرتبة الثانية محافظة المنوفية والرابعة محافظة الإسكندرية، وتضم من الإقليم الخارجي أكبر الدول صناعيا بأوربا وهي ألمانيا في الرتبة الثالثة ونسبتها 5.38%، وإيطالي في المرتبة الخامسة وتشكل 3.71%، وأخيرا فرنسا وتمثل نسبة 3.34% من مصدر الخامات الصناعية.

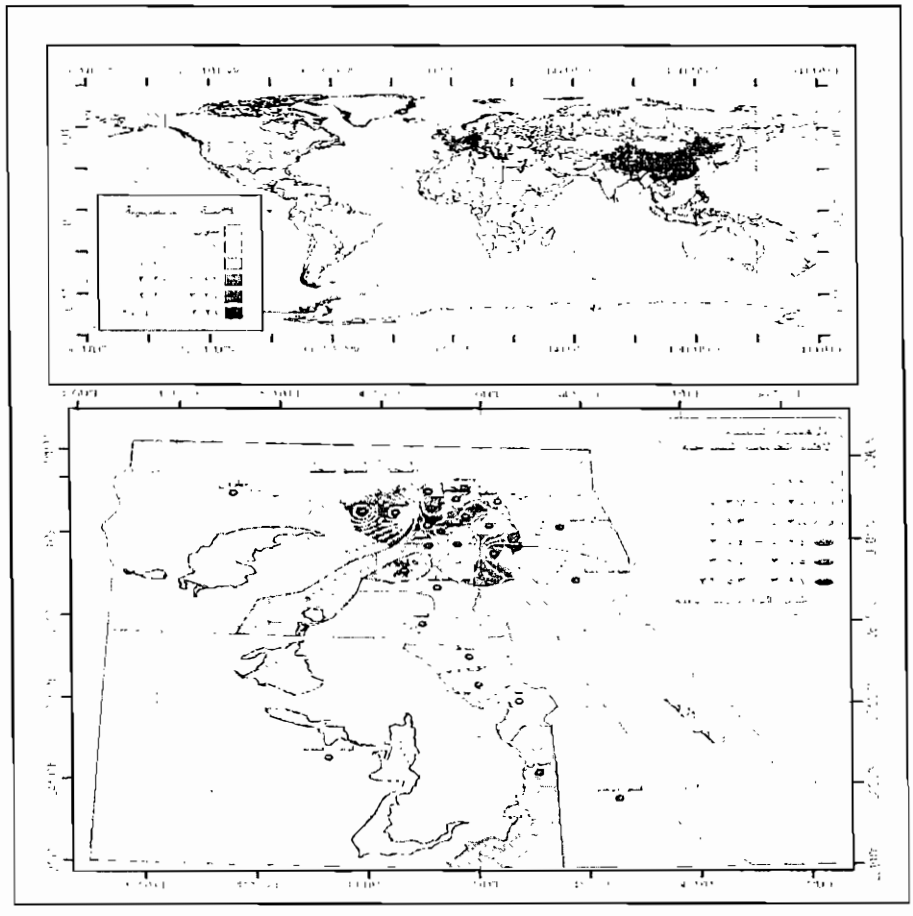

شكل رقم (5)
الأهمية النسبية لإقليم المادة الخام
لهياكل التركيب الصناعي بمدينة السادات عام 2004

- الأهمية النسبية الثانية تتراوح بين (50-60): تشكل هذه المجموعة 21.5% من جملة مصادر الإقليم، كما تضم من الإقليم المحلي محافظات السويس والشرقية والغربية والبحيرة وتشكل 7.6% من جملة الإقليم، بينما يضم الإقليم الخارجي على دول الصين وكوريا الجنوبية وروسيا وماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية والتشيك

وتمثل 13.9% من الإقليم، وتتفوق محافظات السويس والشرقية على محافظات الجوار الجغرافي (البحيرة والغربية) لتوافر ميناء السويس ومصانع الأسمنت ومحاجر الزلط بمحافظة السويس والمدينة الصناعية (العاشر من رمضان) بمحافظة الشرقية والتي تمثل الارتباط بالمنشآت الصناعية بها، مما أدى لارتفاع نسبة محافظتي السويس والشرقية بنسبة 2.0% لكل منهما والبحيرة 1.9% والغربية 1.7% من مصادر المواد الخام، أما المصادر الخارجية فتضم أكبر الدول صناعيا بمنطقة جنوب شرق آسيا كوريا الجنوبية والصين والهند وماليزيا ويشكلون 7.8%، وروسيا والتشيك من أوربا وتمثل 4.5%، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 1.7%، فتحتل الرتبة الأولى بالمجموعة كوريا الجنوبية ونسبتها 3.3%، وسجلت أدنى نسبة الهند بنسبة 1.1% من جملة مصادر الإقليم لمواد الخام.

- الأهمية النسبية الثالثة تتراوح بين (60-64): تشكل هذه المجموعة نسبة 15.4% من جملة مصادر الإقليم، كما تضم من الإقليم المحلي حافظات الدقهلية والقليوبية وكفر الشيخ والجيزة والفيوم وسوهاج وأسوان وقنا وأسوان بنسبة 4.6% من جملة مصادر المادة الخام، والإقليم الخارجي يضم دول جنوب أفريقيا، والسعودية وسنغافورة وإندونيسيا واليابان وسويسرا وهولندا وإنجلترا والنمسا واليونان ونيوزيلندا والمجر وبلغاريا والسويد وتركيا وكندا واستراليا ويشكلون 10.8%، فتتصدر الإقليم المحلي محافظة الفيوم 0.93% والدرجة الثانية كفر الشيخ والجيزة وأسوان بنسب متساوية 0.74% من جملة المصادر، أما المصادر الخارجية فتضم جنوب أفريقيا بنسبة 0.37%، والدول الأسيوية وتشكل 2.97%، كما تمثل مجموعة الدول الأوروبية 6.49%، وكندا 0.37%، وأخيرا أستراليا 0.56% من جملة مصادر المواد الخام اللازمة للمدينة.

- الأهمية النسبية الرابعة تتراوح بين (64-65): تشكل هذه المجموعة نسبة 4.1% من جملة مصادر الإقليم، كما تضم من الإقليم المحلي محافظات بورسعيد ودمياط والإسماعيلية وبني سويف والمنيا وأسيوط والبحر الأحمر والوادي الجديد ومطروح وشمال وجنوب سيناء بنسبة 2.0% من جملة مصادر المادة الخام، والإقليم الخارجي يضم دول نيجيريا والإمارات وإسرائيل وباكستان وكازاخستان واسبانيا وبولندا والدانمارك ورومانيا وفنلندا والأرجنتين ويشكلون 6.1%، ويميز هذه المجموعة بالتساوي لنسب الإمداد بالخامات لمحافظات الإقليم المحلي والخارجي بنسبة 0.19% من جملة المصادر، كما تضم نيجيريا من جنوب أفريقيا بنسبة 0.19%، والدول الآسيوية وتشكل 0.74%، كما تمثل مجموعة الدول الأوربية 0.93%، وأخيرًا الأرجنتين 0.19% من جملة مصادر المواد الخام الصناعية للمدينة.
- الأهمية النسبية (65 فأكثر): تتركز هذه المجموعة بدول الإقليم الخارجي فقط وهي لا تسهم بأي نسبة في الإمداد بالخامات الصناعية بالمدينة، وتتمثل في دول من قارة أفريقيا (ليبيا وتونس والمغرب والسودان)، ودول من قارة أسيا (الأردن واليمن وقطر والكويت والعراق وسوريا ولبنان)، وأخيرًا دول من قارة أوربا (البوسنة وبلجيكا)، في حين يظهر تأثير التفاعلات الاقتصادية لهذه الدول في أقاليم أخرى منها المعدات والتسويق ورأس المال الاستثماري.

3- إقليم العمالة الصناعية وكثافتها:

التركيب الحجمي للمنشآت الصناعية:

تضم مدينة السادات 214 منشأة صناعية منتجة بالمدينة بمتوسط عام للعمالة 98.3 عاملاً/مصنع، وبالتالي تسجل فئات الحجم الكبيرة والضخمة انحراف معياري بقيمة موجبة والمصانع المتوسطة والصغيرة والقزمية في الحجم تسجل قيمة انحراف معياري سالبة.

- **مصانع قزمية:** تضم 36 منشأة صناعية تشكل 16.8% من جملة المنشآت الصناعية بالمدينة، تتوزع المصانع القزمية بمعظم هياكل التركيب الصناعي بالمدينة فيما عدا الصناعات الورقية، في حين سجلت معظم هياكل الصناعات انحراف معياري قيمته سالبة لنسبة تركز المصانع القزمية عن النسبة العامة بالمدينة عدا الصناعات المعدنية فقد سجلت انحراف معياري (26.6%) عن النسبة العامة بالمدينة، ويفسر ذلك لتركز حوالي 50% من المصانع القزمية بالصناعات المعدنية بالمدينة والتي تتمثل في الورش الصغيرة.

- **مصانع صغيرة:** تضم 93 منشأة صناعية، تشكل 43.5% من جملة المنشآت الصناعية بالمدينة، وتتوزع المصانع الصغيرة بجميع هياكل الصناعة بالمدينة، فتبلغ نسبة التركز (10-20%) بالصناعات الكهربائية، والكيماوية، والغذائية، والمعدنية والميكانيكية، بينما تنخفض نسبة التركز عن (10) بباقي هياكل الصناعة بالمدينة.

- **مصانع متوسطة:** تضم 60 منشأة صناعي تشكل 28.0% من الجملة، وتتوزع المنشآت الصناعية الصغيرة بكل الهياكل ولكن بدرجات مختلفة، فنجد نسبة التركز (10-31%) تتمثل في الصناعات المعدنية بنسبة 31.7%، والصناعات الغذائية بنسبة 20% والبلاستيكية بنسبة 10.0% من الجملة، وتقل نسبة التركز عن (10%) بباقي هياكل الصناعات بالمدينة.

- **مصانع كبيرة:** تضم 15 منشأة صناعية تشكل 7.0% من الجملة، وتتوزع المنشآت الصناعية الكبيرة بهياكل الصناعة وتختفي بالصناعات الخشبية والخدمية ومواد البناء، وتمثل نسبة التركز 8.3% بصناعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية، بينما بلغت نسبة التركز 1.7% بصناعة منتجات الورق والصناعات الكهربائية والكيماوية والبلاستيكية والمعدنية.

- **وأخيرًا المصانع الضخمة:** تضم 10 منشآت صناعية، تشكل 4.7% من جملة المنشآت الصناعية بالمدينة، بينما تختفي المنشآت الصناعية الضخمة من الصناعات الخشبية والبلاستيكية والكيماوية والكهربائية والورقية والخدمية، وتتوزع في باقي هياكل الصناعة، فنجدها تتركز بنسبة 5.0% وتتمثل في الصناعات الغذائية والصناعات المعدنية والميكانيكية، بينما تنخفض نسبة التركز إلى 3.3% في صناعات الغزل والنسيج وصناعة مواد البناء.

- **التركيب التعليمي للعمالة الصناعية:** يضم التركيب التعليمي للعمالة بمدينة السادات 21042 عامل، وتمثل الرتبة الأولى العمالة ذات المؤهلات المتوسطة بنسبة 72.3% من جملة العمالة بالمدينة، كما تظهر العلاقة الطردية بين عدد العمال ذوي المؤهل العالي وفئات حجم المصنع، وتمثل الرتبة الثانية العمالة (بدون مؤهل) وتشكل 16.9%، وتمثل المؤهلات العليا 10.8% من جملة العمالة.

- **العمالة ذات المؤهلات العليا:** تبلغ نسبة تركز العمالة ذات المؤهلات العليا 10.8% من جملة العمالة بالمدينة، وتتراوح نسبة تركز عمالة المؤهلات العليا بهياكل الصناعة بالمدينة بين (5.1 – 14.4%)، وسجلت الصناعات الكيماوية والبلاستيكية والغذائية والخشبية والغزل والنسيج قيم موجبة (0.3 – 3.6) للانحراف المعياري لنسبة التركز للعمالة بينما سجلت باقي هياكل الصناعات بالمدينة انحرافات سالبة أي تقل نسبة تركز عمالة المؤهلات العليا عن النسبة العامة التي بلغت 1.8% بالمدينة.

- **العمالة ذات المؤهلات المتوسطة:** تمثل عمالة المؤهلات المتوسطة الركيزة الأساسية وتشكل 72.3% بالمنشآت الصناعية بالمدينة، وتتركز العمالة بنسبة 75% فأكثر بالصناعات الكهربائية والمنتجات الورقية ومواد البناء والصناعات

المعدنية ومنتجات الأخشاب والأثاث المعدني، في حين تقل نسبة التركز عن 75% في باقي هياكل الصناعات وهي الصناعات الكيماوية والغزل والنسيج والبلاستيكية والصناعات الغذائية.

- **عمالة بدون مؤهل (الأمية):** تتركز العمالة الأمية (بدون مؤهل) 16.9% من جملة العمالة بالمدينة، وتتراوح نسبة تركز العمالة العادية (العمالة الأمية) في هياكل الصناعة بالمدينة بين (9.2-26.7%)، وسجلت الصناعات الغذائية نسبة 26.7% وذلك لاحتياج الصناعة لعمالة تقوم بفرز وتعبئة المنتجات الزراعية، بينما تقل نسبة التركز عن النسبة العامة بباقي الهياكل الصناعية، وسجلت صناعة منتجات الورق أدنى نسبة تركز للعمالة (بدون مؤهل) والتي شكلت 9.2% من جملة العمالة بالمدينة.

- **التركيب المهني للعمالة الصناعية:** بتحليل مركب العمالة المهنية للصناعة بالمدينة الذي يشمل العمالة (العادية، المهنية، الإدارية)، وبلغ متوسط العمالة 98.3 عاملا/مصنع، وتضم المدينة 21042 عاملاً، تشكل العمالة العادية 76.7% من الجملة، في حين تشكل العمالة الفنية 18.0%، وتشكل العمالة الإدارية 5.3%.

- **العمالة العادية:** تعتبر العمالة العادية الركيزة الأساسية للصناعة بالمدينة، فنجدها تتركز بنسبة (75% فأكثر)، وتتمثل في صناعة المنتجات الورقية، والصناعات الكيماوية، والغذائية، المعدنية والميكانيكية ومنتجات الأخشاب، والصناعات الخدمية والمتنوعة، والصناعات البلاستيكية، وتقل نسبة التركز عن (75%) في باقي هياكل التركيب الصناعي بالمدينة.

- **العمالة الفنية:** يبلغ متوسط عدد العمالة الفنية للعمالة العادية بالمدينة 4.3 عمال عاديين لكل عامل فني، بينما ينخفض هذا المعدل في صناعات الغزل والنسيج، مواد البناء، المنتجات الورقية، الصناعات الكهربائية، الصناعات الكيماوية والأدوية ويرجع السبب لاعتماد هذه الصناعات على العمالة الفنية أكثر من العمالة العادية، ولكن يرتفع عدد العمالة العادية مقابل العمالة الفنية بباقي هيكل الصناعة بالمدينة (معدنية، غذائية، خشبية، بلاستيكية، متنوعة) ويعني ذلك اعتماد هذه الصناعات على العمالة العادية ونقل الخبرة من العمالة الفنية بالمتابعة أثناء العمل بالمنشآت الصناعية.

- **العمالة الإدارية:** تتراوح نسبة العمالة الإدارية بالمدينة بين (3.9 – 6.4%)، وتشكل نسبة العمالة الإدارية 5.3% من جملة العمالة، ويفوق تركز العمالة الإدارية بهياكل الصناعة النسبة العامة في الصناعات الكهربائية والغزل والنسيج ومواد البناء، ولكن ينخفض التركز عن النسبة العامة بباقي الهيكل الصناعي بالمدينة.

- **أجور العمالة الصناعية:** بلغت جملة أجور العمالة 102.9 مليون جنيه سنويًا، بمتوسط عام لجر العامل 4.9 ألف جنيه في العام، بينما بلغ الانحراف المعياري (4.8) ألف جنيه لأجر العامل الإداري، ومتوسط أجر العامل الفني 6.4 ألف جنيه سنويًا، وسجل أدنى متوسط أجر للعامل العادي 4.2 ألف جنيه، وتوزيع نسبة الأجور للعمالة تبعًا للتركيب الحجمي للمصانع. تبلغ قيمة الأجور السنوية للعمالة العادية 67.8 مليون جنيه، تمثل 65.9% من جملة الأجور، وبالرغم من ارتفاع أجر العامل الفني إلا أن قيمة أجور العمالة الفنية تشكل 23.5%، 10.6% للعمالة الإدارية.

- **خدمات العمالة الصناعية:** خدمات التدريب للعمالة تعتمد على نقل الخبرة من العمالة الفنية بالمصانع والورش.

- **خدمات التأمين:** تبلغ نسبة العمالة التي تتمتع بمزايا التأمين 20.3% من جملة العمالة أي ما يقل بقليل عن جملة العمالة الإدارية والفنية بالمنشآت الصناعية بالمدينة، ولا توجد تأمينات في حالة الإصابة أو العجز أو الوفاة.

- **خدمات نقل العمالة:** بلغت جملة خطوط نقل العمالة الخاصة بالمدينة 70 خطا، وتتوزع خطوط نقل العمالة الصناعية من محل إقامتها إلى المنشآت الصناعية بدرجات مختلفة تبعًا لحجم العمالة واقتصاديات الصناعة بها.

جدول رقم (8)
التوزيع العددي لخطوط المواصلات بهياكل الصناعة بالمدينة عام 2004م

الصناعة	السيارات	منوف	كوم حمادة	الشهداء	شبين الكوم	قويسنا	القاهرة	جملة الخطوط	%	متوسط العمالة لكل خط
غذائية	1	1	1	0	2	0	1	6	8.6	955.3
كهربائية	0	1	1	0	1	0	1	4	5.7	247.8
معدنية	1	9	5	1	9	0	6	31	44.3	180.7
غزل ونسيج	0	0	8	1	7	0	0	16	22.9	230.3
كيماويات وأدوية	1	1	0	0	1	0	1	4	5.7	203.5
ورقية	0	0	1	0	1	0	0	2	2.9	287.5
مواد بناء	2	0	1	0	2	1	1	7	10.0	229.4
الجملة	**5**	**12**	**17**	**2**	**23**	**1**	**70**	**70**	**100**	**300.6**

المصدر: دراسة ميدانية في الفترة مايو – سبتمبر 2004م.

تمثل الصناعات المعدنية والميكانيكية الرتبة الأولى فبلغت 31 خط مواصلات لنقل العمالة تشكل 44.3% من الجملة، وتتوزع بالتساوي على مركزي منوف وشبين الكوم بواقع 9 خطوط لكل منهما، وكذلك 6 خطوط للقاهرة، ومركز كوم حمادة 5 خطوط، وخط واحد لمركز الشهداء وأخيرًا خط داخلي لنقل العمالة الإدارية المقيمة بمدينة السادات، وتمثل الرتبة الثانية صناعة الغزل والنسيج 16 خطًا تشكل 22.9% من الجملة، وجدير بالذكر لا تتوافر خطوط نقل للعمالة بالصناعات البلاستيكية ومنتجات الأخشاب وأخيرًا الصناعات المتنوعة والخدمية بالمدينة.

نطاق جلب العمالة الصناعية بالمدينة:

تعتمد دراسة نطاق جلب العمالة الصناعية على حصر شامل لمصدر العمالة بهياكل الصناعة بالمدينة وذلك لتحديد مصدر إقليم العمالة وظهيرها.

جدول رقم (9)
التوزيع العددي والنسبي للعمالة الصناعية بالمدينة عام 2004م

المحافظة	عدد	%	المحافظة	عدد	%		المركز	عدد	%
المنوفية	13071	62.1	الدقهلية	27	0.13	المنوفية	منوف	4863	23.1
البحيرة	5436	25.8	بني سويف	20	0.10		السادات	3456	16.4
القاهرة	1113	5.3	سوهاج	19	0.09		شبين الكوم	2452	11.7
الجيزة	548	2.6	أسيوط	11	0.05		الشهداء	966	4.6
الإسكندرية	299	1.4	المنيا	10	0.05		قويسنا	825	3.9
الغربية	256	1.2	الإسماعيلية	2	0.01		أشمون	509	2.4
الشرقية	87	0.41	بورسعيد	0	0.0	البحيرة	كوم حمادة	4152	19.7
كفر الشيخ	74	0.35	السويس	0	0.0		الدلنجات	587	2.8
القليوبية	40	0.19	دمياط	0	0.0		حوش عيسى	376	1.8
الفيوم	29	0.14	قنا	0	0.0	الجيزة	إمبابة	636	3.0
الجملة	**20953**	**99.58**	**الجملة**	**89**	**0.42**	**جملة الظهير**		**18802**	**89.2**

المصدر: دراسة ميدانية في الفترة مايو – سبتمبر 2004م.

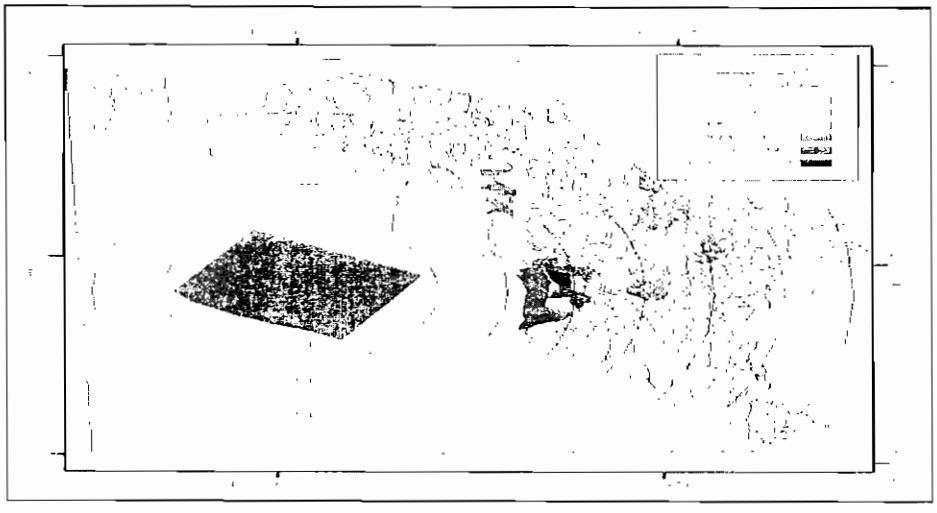

شكل رقم (6)
التوزيع الجغرافي لفرص العمل وفقًا لمصدر
العمالة الصناعية بمدينة السادات عام 2004

شكل رقم (7)
التوزيع الجغرافي لمعدل البطالة لكل 100 نسمة
من قوة العمل (15 فأكثر) بمحافظة المنوفية عام 2004

يمثل إقليم الدلتا الرتبة الأولى لنطاق الإمداد بالعمالة الصناعية فتغذي محافظات المنوفية والغربية والدقهلية وكفر الشيخ المدينة بعدد 13428 عاملاً يشكلون 63.8% من جملة العمالة، ويمثل الرتبة الثانية إقليم الإسكندرية ويضم محافظتي الإسكندرية والبحيرة بعدد 5735 عامل يمثلون 27.3% من الجملة، ثم إقليم القاهرة ويضم محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية بعدد 1701 عامل يشكلون 8.1% من جملة العمالة، ثم إقليم قناة السويس ممثلاً بمحافظتي الشرقية والإسماعيلية بعدد 89 عامل وتمثل 0.4% من الجملة، وإقليم شمال الصعيد ويضم محافظات الفيوم والمنيا وبني سويف بعدد 59 يشكلون 0.3% من جملة العمالة، وإقليم جنوب الصعيد ممثلاً بمحافظة سوهاج بعدد 19 عامل وأخيرًا إقليم أسيوط ممثلاً بمحافظة أسيوط بعدد 11 عاملاً.

تكشف العلاقات المكانية بين مراكز المحافظة المجاورة للمدينة سواء تتبع محافظة المنوفية أو البحيرة أو الجيزة ومدينة السادات في تحديد إقليم الظهير للمدينة فبلغت 18,802 عامل وتشكل 89.2% من جملة العمالة بالمدينة وباقي النسبة خارج الإقليم، جدول رقم (9). يمتد نطاق العمالة الصناعية خارج محافظة المنوفية وخارج إقليم الدلتا، فتتركز بؤرة نطاق العمالة الصناعية بالمدينة ويضم مراكز محافظة المنوفية ويمتد شرقًا بمحافظة الدقهلية شمال غرب المحافظة، ويمتد جنوب محافظة المنوفية فيضم مركز إمبابة من محافظة الجيزة، ويمتد هذا النطاق ناحية الشمال الغرب بالبؤرة الثانية بجنوب شرق محافظة البحيرة، كما في شكلي (6-7).

(3-7) الأهمية النسبية لأقاليم العمالة الصناعية بالمدينة:

- الأهمية النسبية الأولى (أقل من 50): وتضم حافظة المنوفية من إقليم الدلتا التخطيطي ومحافظة البحيرة من إقليم الإسكندرية والقاهرة والجيزة من إقليم القاهرة بجملة عمالة 20168 عامل وتشكل هذه المجموعة 95.8% من جملة مصادر العمالة الصناعية بالمدينة.

- فنجد محافظة المنوفية تمثل الرتبة الأولى بنسبة 62.1% من جملة العمالة بالمدينة وتحقق أدنى أهمية نسبية 12، ثم يليها محافظة البحيرة إذ تشكل العمالة 25.8% بأهمية نسبية 18، ثم محافظة القاهرة فتمثل الترتيب الثالث بجملة عمالة 11113 عاملا بنسبة 5.3% من جملة العمالة بالمدينة، وأخيرًا محافظة الجيزة 2.6% من جملة العمالة بالمدينة.

- الأهمية النسبية الثانية تتراوح بين (50-100): وتضم محافظة الغربية وكفر الشيخ من إقليم الدلتا التخطيطي ومحافظة الإسكندرية من إقليم الإسكندرية والقليوبية من إقليم القاهرة بجملة عمالة 669 عاملاً وتشكل هذه المجموعة 3.2% من جملة مصادر العمالة الصناعية بالمدينة، فنجد محافظة الإسكندرية تمثل الرتبة الأولى وتحقق أهمية نسبية 52، ثم يليها محافظة الغربية 55 ومحافظة كفر الشيخ 88، وأخيرًا محافظة القليوبية سجلت أهمية نسبية قيمتها 97 تشكل 0.19% من جملة العمالة بالمدينة.

- الأهمية النسبية الثالثة تتراوح بين (100-150): وتضم محافظة الدقهلية بأهمية نسبية 110 من إقليم الدلتا التخطيطي، ومحافظات من إقليم شمال الصعيد المنيا 130 والفيوم 111 وبني سويف 142، ومن إقليم جنوب الصعيد محافظة سوهاج 106، ومن إقليم أسيوط "محافظة أسيوط" 109، ومن إقليم قناة السويس محافظة الشرقية 108 والإسماعيلية 129 بجملة عمالة 205 عامل وتشكل هذه المجموعة 10% من جملة مصادر العمالة الصناعية بالمدينة.

- وأخيرًا الأهمية النسبية الرابعة (150 فأكثر): وتضم هذه المجموعة باقي محافظات الجمهورية التي لا تمد المدينة بعمالة صناعة، وتضم محافظة دمياط من إقليم الدلتا التخطيطي، ومحافظات قنا وأسوان والبحر الأحمر من إقليم جنوب الصعيد، ومحافظة الوادي الجديد من إقليم أسيوط، ومحافظة مطروح من إقليم مطروح، وأخيرًا محافظات بورسعيد والسويس وشمال سيناء وجنوبها من إقليم قناة السويس.

4- إقليم استثمارات الصناعة بالمدينة وكثافتها:

أشكال التمويل (الوضع القانوني) للشركات:

تتنوع أشكال تمويل الاستثمارات الصناعية بالمدينة، فتضم شركات (التوصية البسيطة، ذات المسئولية المحدودة، والمساهمة المصرية والتضامن، الفردية، القطاع العام، وأخيرًا المساهمة الأجنبية)، بلغت عدد الشركات الفردية 59 شركة تمثل 27.6% باستثمارات 138.273 مليون جنيه، يتركز منها أكثر من 50% بالمصانع المتوسطة، وتمثل شركات التوصية البسيطة 25.7% وأعلى تركز لها في المصانع متوسطة الحجم بالعمالة، جدول رقم (10).

جدول رقم (10)

التركيب الحجمي للصناعة بالمدينة تبعًا للكيان القانوني لها عام 2000

الكيان القانوني للمصانع	متزنبلة	صغيرة	متوسطة	كبيرة	ضخمة	جملة عدد المصانع	%	جملة رأس المال بالألف جنيه
توصية بسيطة	9	20	23	2	1	55	25.7	136349.38
ذات مسئولية محدودة	1	2	3	1	0	7	3.3	64467
ش.م.م	0	17	17	3	6	43	20.1	1120754.8
تضامن	8	9	9	3	2	31	14.5	194331.2
فردي	18	6	33	2	0	59	27.6	138273.4
قطاع عام	0	0	2	0	0	2	0.9	4000
مساهمة أجنبية	0	6	6	4	1	17	7.9	268695
الجملة	**36**	**60**	**93**	**15**	**10**	**214**	**100**	**1926870.78**

المصدر: دراسة ميدانية في الفترة مايو – سبتمبر 2000.

تمثل شركات المساهمة المصرية الخمس من حيث العدد، وتتركز بالمصانع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالعمالة بنسبة 39.5% بكل منهما، لكنها تحتل الرتبة الأولى باستثمارات صناعية بلغت 1.120 مليون جنيه بنسبة 58.2% من جملة الاستثمارات الصناعية بالمدينة. سجلت شركات القطاع العام أدنى نسبة عدد منشآت ورأسمال فبلغت استثماراتها 4 مليون جنيه، أما شركات المساهمة الأجنبية فبلغ عددها 17 منشأة صناعية تشكل 7.9% من الجملة، وبلغت استثماراتها 268.695 مليون جنيه تمثل 13.9% من الجملة بالمدينة.

روافد الإمداد بالاستثمارات الصناعية للمدينة:

بلغت جملة الاستثمارات الصناعية بالمدينة 1.9 مليون جنيه، وقد بلغت الاستثمارات المحلية 1.730 مليون جنيه تمثل 89.8% من جملة الاستثمارات، وتتوزع الاستثمارات المحلية بمعظم هياكل الصناعات بالمدينة، أما الاستثمارات الأجنبية (الخارجية) فبلغت 196.127 مليون جنيه بنسبة 10.2% من جملة الاستثمارات الصناعية بالمدينة. وقد بلغت جملة تكرارات مصادر الاستثمارات الصناعية بالمدينة نحو 358 تكرارًا:

أولاً- المصادر المحلية:

بلغت التكرارات المحلية لمصادر الاستثمارات الصناعية 340 تكرارًا تشكل 95% من الجملة كمصادر داخلية لرأس المال وتتمثل في محافظات (القاهرة، الإسكندرية، الجيزة، الغربية، كفر الشيخ، المنوفية، البحيرة، وأخيرًا الشرقية).

ثانيًا- المصادر الخارجية:

بلغت جملة التكرارات الخارجية لمصادر الاستثمارات 18 تكرارًا بنسبة 50% من جملة التكرارات وتتمثل في دول خارجية عربية وغير عربية وتتمثل الأقطار

العربية في (الأردن، سوريا، لبنان، السعودية، السودان) بنسبة 1.9%، ومن المصادر الخارجية دول أوربية هي (إيطاليا، الدنمارك، اليونان، سويسرا، هولندا) وأخيرًا دولة كوريا الجنوبية من قارة أسيا.

الصناعات الغذائية:

تعتمد استثمارات الصناعة الغذائية بالمدينة على الاستثمارات المحلية (الداخلية) والخارجية فبلغت جملة استثماراتها 433.801 مليون جنيه تمثل 22.5% من استثمارات الصناعة بالمدينة.

أولاً- الاستثمارات الداخلية:

بلغت 379.981 مليون جنيه تشكل 87.6% من جملة الاستثمارات، وتمثل محافظة القاهرة الرتبة الأولى باستثمارات بلغت 274.209 مليون، والإسكندرية 16.234 مليون، والغربية 56.637 مليون، والمنوفية 25 مليون، وأخيرًا محافظة كفر الشيخ باستثمارات 7.9 مليون جنيه بالصناعات الغذائية.

ثانيًا- الاستثمارات الخارجية:

بلغت 53.820 مليون جنيه تمثل 12.4% من استثمارات الصناعة، وتمثل الأردن 36 مليون، ولبنان 15 مليون، والمملكة العربية السعودية 2.52 مليون، وأخيرًا السودان 300 ألف جنيه.

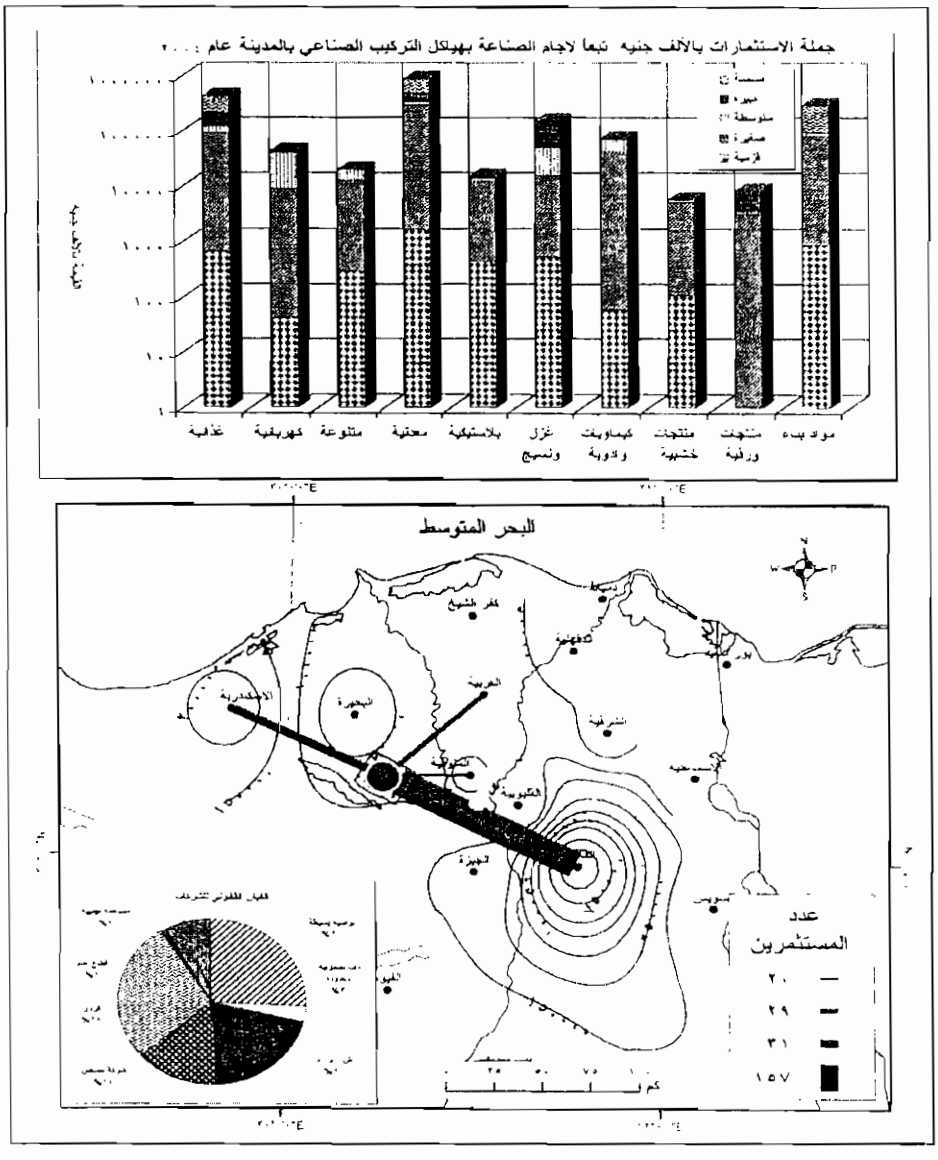

شكل رقم (8)
خطوط التساوي بالألف جنيه لإقليم رأس المال الصناعي
بمدينة السادات عام 2004

الصناعات الكهربائية:

بلغت جملة الاستثمارات الداخلية والخارجية بالصناعات الكهربائية 44.298 مليون جنيه تمثل 2.3% من الاستثمارات الصناعية بالمدينة.

أولاً- الاستثمارات الداخلية:

بلغت 39.448 مليون جنيه تشكل 89.1% من جملة استثمارات الصناعة، وتمثل محافظة القاهرة الرتبة الأولى باستثمارات بلغت 24.298 مليون، والغربية 11.950 مليون، وأخيرًا محافظة البحيرة أدنى استثمارات 3.200 مليون جنيه.

ثانيًا- الاستثمارات الخارجية:

بلغت 4.850 مليون جنيه تمثل 2.5% من استثمارات الصناعة، وسجلت الاستثمارات الأوربية من دولة إيطالي الرتبة الأولى فبلغت 3.500 مليون، وأخيرًا من الدول العربية السودان والتي بلغت استثماراتها 1.350 مليون جنيه.

الصناعات الخدمية والمتنوعة:

تعتمد على الاستثمارات الداخلية فقط 20.322 مليون جنيه وتمثل 1.1% من الجملة، فتمثل محافظة الإسكندرية الرتبة الأولى باستثمارات بلغت 10.722 مليون، ثم محافظة القاهرة باستثمارات 7.800 مليون، وأخيرًا محافظة الغربية 1.800 مليون جنيه.

الصناعات المعدنية:

بلغت استثماراتها الداخلية والخارجية 875.207 مليون جنيه تمثل 45.4% من الاستثمارات الصناعية بالمدينة.

أولاً- الاستثمارات الداخلية:

بلغت 747.577 مليون جنيه تشكل 85.4% من جملة استثمارات الصناعة، وتمثل محافظة القاهرة الرتبة الأولى باستثمارات بلغت 388.516 مليون جنيه، والجيزة 153.331 مليون جنيه، والإسكندرية 150.440 مليون جنيه، ومحافظة كفر الشيخ 50.0 مليون جنيه، والمنوفية 5 مليون جنيه، وأخيرًا الغربية 290 ألف جنيه.

ثانيًا- الاستثمارات الخارجية:

بلغت 127.630 مليون جنيه تمثل 13.6% من استثمارات الصناعة، وسجلت الاستثمارات الأسيوية دولة كوريا الجنوبية باستثمارات بلغت 110.560 مليون جنيه، ومن الدول الأوربية احتلت إيطاليا الرتبة الأولى فبلغت استثماراتها 8.880 مليون جنيه، وهولندا 7.500 مليون جنيه، واليونان 430 ألف جنيه، وأخيرًا من الدول العربية المملكة العربية السعودية 260 ألف جنيه.

الصناعات البلاستيكية:

تعتمد على الاستثمارات الداخلية فقط 15.135 مليون جنيه وتمثل 0.9% من الجملة، فتمثل محافظة القاهرة الرتبة الأولى باستثمارات بلغت 7.953 مليون جنيه، ثم محافظة الغربية 3.722 مليون جنيه، ومحافظة الإسكندرية 1.200 مليون جنيه، وأخيرا محافظة الجيزة 260 ألف جنيه.

صناعات الغزل والنسيج:

بلغت استثماراتها الداخلية والخارجية 151.443 مليون جنيه وتمثل 7.9% من الاستثمارات الصناعية بالمدينة.

أولاً- الاستثمارات الداخلية:

بلغت 143.113 مليون جنيه تشكل 94.5% من جملة استثمارات الصناعة، وتمثل محافظة القاهرة الرتبة الأولى باستثمارات 125.180 مليون جنيه، وأخيرًا محافظة الغربية 17.933 مليون جنيه.

ثانيًا- الاستثمارات الخارجية:

بلغت 8.330 مليون جنيه تمثل 5.5% من استثمارات الصناعة، وهي من المملكة العربية السعودية فقط.

الصناعات الكيماوية والأدوية:

بلغت استثماراتها الداخلية والخارجية 73.351 مليون جنيه تمثل 3.8% من الاستثمارات الصناعية بالمدينة.

أولاً- الاستثمارات الداخلية:

بلغت 72.351 مليون جنيه تشكل 98.6% من جملة استثمارات الصناعة، وتمثل محافظة الإسكندرية، الرتبة الأولى باستثمارات بلغت 33.430 مليون جنيه، ومحافظة القاهرة باستثمارات 28.673 مليون جنيه، ومحافظة الغربية 5.298 مليون جنيه، وأخيرًا محافظة الغربية 4.950 مليون جنيه.

ثانيًا- الاستثمارات الخارجية:

بلغت 10 مليون جنيه تمثل 1.4% من جملة استثماراتها، وسجلت الاستثمارات الأوربية من دولة الدانمارك 800 ألف جنيه، ومن الدول العربية دولة السودان باستثمارات 200 ألف جنيه.

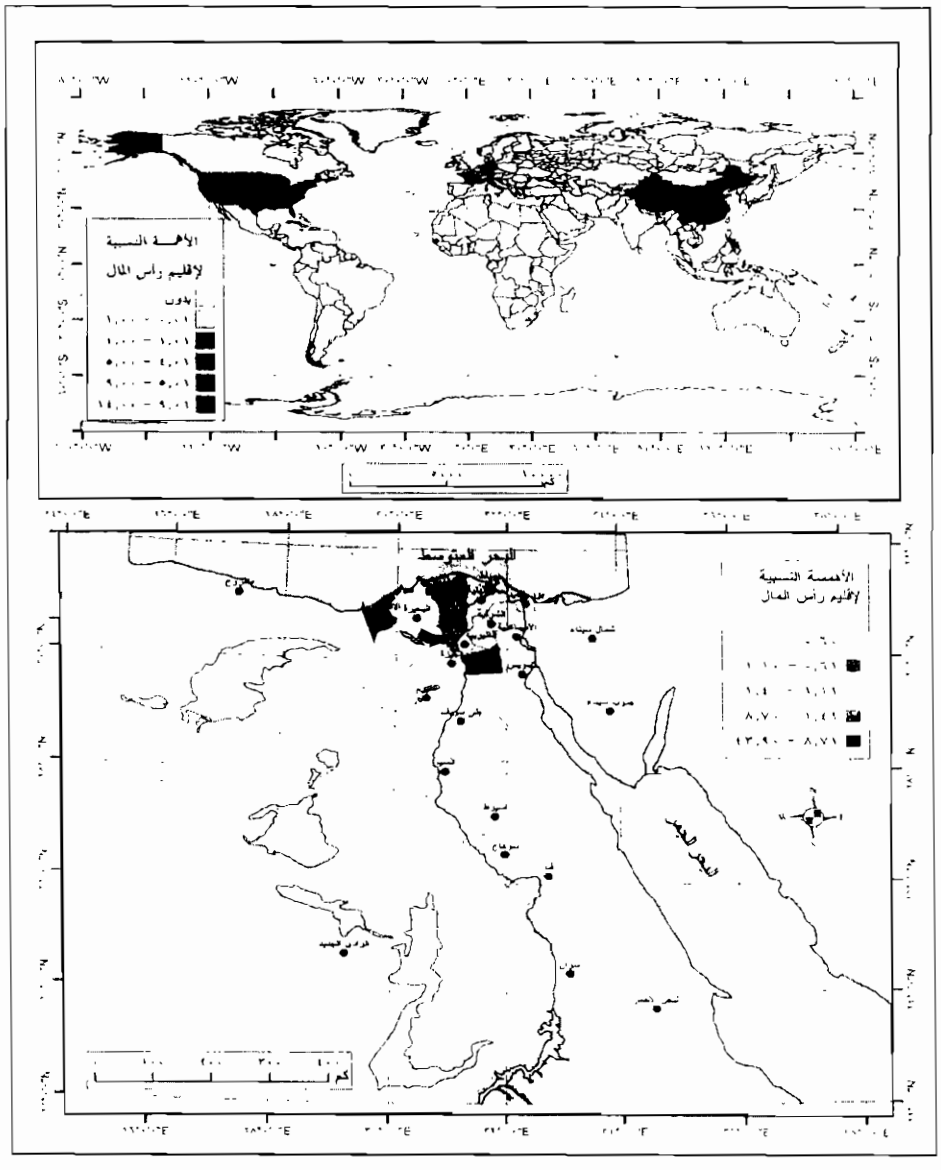

شكل رقم (9)
الأهمية النسبية لإقليم رأس المال الاستثماري
في الصناعة بمدينة السادات عام 2004

الصناعات الخشبية والأثاث المعدني:

تعتمد استثمارات الصناعات الخشبية على الاستثمارات الداخلية فقط 5.795 مليون جنيه تمثل 0.3% من الجملة، وتمثل محافظة القاهرة الرتبة الأولى باستثمارات بلغت 5.145 مليون جنيه، ثم محافظة الإسكندرية 422 ألف جنيه، وأخيرًا محافظة الغربية 208 ألف جنيه.

الصناعات الورقية:

تعتمد على الاستثمارات الداخلية فقط 8.435 مليون جنيه تمثل 0.5% من الجملة، فتمثل محافظة الإسكندرية الرتبة الأولى باستثمارات بلغت 4.965 مليون جنيه، ثم محافظة القاهرة 2 مليون جنيه، ومحافظة الجيزة 1.120 مليون جنيه، وأخيرًا محافظة الغربية 350 ألف جنيه.

وأخيرًا صناعات مواد البناء:

بلغت استثمارات الصناعة بالمدينة الداخلية والخارجية 299.082 مليون جنيه تمثل 15.5% من الاستثمارات الصناعية بالمدينة.

أولاً- الاستثمارات الداخلية:

بلغت 298.585 مليون جنيه تشكل 89.8% من جملة استثمارات الصناعة، فتمثل محافظة القاهرة الرتبة الأولى باستثمارات 283.099 مليون جنيه، ومحافظة الإسكندرية باستثمارات 5.586 مليون جنيه، ومحافظة المنوفية 5.100 مليون جنيه، والغربية 1 مليون جنيه، وأخيرًا محافظة الجيزة 800 ألف جنيه.

ثانيًا- الاستثمارات الخارجية:

بلغت 1 مليون جنيه وتمثل 1.4% من استثمارات الصناعة، وسجلت الاستثمارات الأوربية متمثلة في دولة سويسرا 497 ألف جنيه.

الأهمية النسبية لإقليم الاستثمارات الصناعية بالمدينة:

- الأهمية النسبية الأولى (أقل من 50):

تعتمد هذه المجموعة على الإقليم المحلي فقط كمصدر للاستثمارات الصناعية حيث يضم محافظات القاهرة والإسكندرية والغربية بجملة استثمارات 1.5 مليون جنيه وتشكل هذه المجموعة 76.38% من جملة مصادر الاستثمارات الصناعية بالإقليم، فنجد محافظة القاهرة تمثل 59.5% من جملة الاستثمارات الصناعية بالمدينة ثم يليها بالمجموعة محافظة الإسكندرية 11.7% وأخيرًا محافظة الغربية تشكل 5.1% من الجملة، أنظر شكل (52).

- الأهمية النسبية الثانية تتراوح بين (50-55):

تعتمد هذه المجموعة على الإقليم المحلي فقط كمصدر للاستثمارات الصناعية حيث يضم محافظات الجيزة والمنوفية، وأخيرًا محافظة كفر الشيخ بجملة استثمارات 245.511 مليون جنيه وتشكل هذه المجموعة 12.74% من جملة مصادر الاستثمارات الصناعية بالإقليم، فنجد محافظة الجيزة تمثل 8.1% من جملة الاستثمارات الصناعية بالمدينة ثم يليها بالمجموعة محافظة كفر الشيخ 3% وأخيرًا محافظة المنوفية تشكل 1.7% من الجملة.

- الأهمية النسبية الثالثة تتراوح بين (55-60):

تعتمد هذه المجموعة على الإقليم المحلي والإقليم الخارجي كمصدر للاستثمارات الصناعية، فبلغت جملة الاستثمارات الصناعية للمجموعة 178.088 مليون جنيه وتشكل هذه المجموعة نسبة 9.24% من جملة مصادر استثمارات الإقليم، فتضم من الإقليم المحلي محافظة الشرقية بنسبة 0.5% من جملة مصادر الاستثمارات الصناعية، والإقليم الخارجي يضم ثلاثة نطاقات ففي الشرق دولة كوريا الجنوبية بقارة آسيا بنسبة 5.74% من جملة الاستثمارات، ومن الغرب دولة الأردن وتشكل 1.94% من جملة الاستثمارات بالمدينة، وأخيرًا هولندا من نطاق غرب أوربا بنسبة 0.39% من الجملة.

- وأخيرًا الأهمية النسبية الرابعة (60 فأكثر):

تتركز هذه المجموعة على الإقليم المحلي ويتمثل فقط في محافظة البحيرة باستثمارات 3.2 مليون جنيه وتمثل 0.2%، والإقليم الخارجي كمصدر للاستثمارات الصناعية، فبلغت جملتها 28.337 مليون جنيه وتمثل 1.47% من جملة الاستثمارات بالمدينة، وتضم هذه المجموعة دول عربية تتمثل في لبنان ونسبتها 0.78%، والسعودية 0.14%، وسوريا 0.43%، والسودان 0.03%، وأخيرًا نطاق الدول الأوربية فيضم دولة اليونان بنسبة 0.02%، والدنمارك 0.04%، وأخيرًا دولة سويسرا فتمثل 0.03% من جملة الاستثمارات الصناعية بالمدينة.

5- إقليم تسويق المنتجات الصناعية بالمدينة وكثافتها:

لا تستطع أي دولة الحفاظ على البقاء واستمرارية مؤسساتها بالاعتماد فقط على الأسواق المحلية بمعزل عن تأثير السوق العالمي، فالشركات متعددة الجنسية

أصبحت سمة العصر، وكما يقول شانسلر Chanceller أن نجاح المنظمات في المستقبل يتوقف على قدرتها على المنافسة في السوق العالمي ولن يكون هناك مكان للمنظمات التي يقتصر نشاطها على السوق المحلي[1].

ويميز نشاط الشركات متعددة الجنسية تأثيرها المباشر على الاقتصاد العالمي بصفة عامة فأكثر من 75% من تجارة العالم تتم من خلال شركات متعددة الجنسية، وكذلك التأثير المباشر اقتصاديات الدول النامية وهياكل الإنتاج ونوعية التكنولوجيا ودرجة تأثير هذا الإنتاج وكفاءته على المنافسة وكذلك الربحية المتولدة عن النشاط. لذا عند التفكير في إنشاء مشروع صناعي جديد يجب دراسة السوق ومدى احتياج السوق المحلية أو الدولية لمنتجات المشروع عن طريق قنوات التوزيع، حيث تتفق أدبيات التسويق على تصنيفات رئيسة لقنوات التوزيع[2].

يمتد نطاق تسويق المنتجات الصناعية بالمدينة داخليًا وخارجيًا، فبلغت جملة القيمة التسويقية للمنتجات الصناعية بالمدينة 906.4 مليون جنيه، منها 763.2 مليون جنيه قيمة التسويق بالإقليم الداخلي وتمثل 81.2%، وباقي النسبة 18.8% منتجات تسوق بالإقليم الخارجي من المناطق الصناعية الخمس بالمدينة، جدول رقم (11).

---

(1) نهلة أحمد محمد قنديل، ***تأثير مركزية القرار على تنميط السياسات التسويقية: دراسة ميدانية بالتطبيق على فروع الشركات الأجنبية العاملة في ج.م.ع***. المؤتمر العلمي السنوي الثالث، القاهرة 8-9 فبراير 2001، "الاتجاهات الحديثة في إدارة الأعمال" المجلس الأعلى للجامعات اللجنة العلمية الدائمة، مطابع جامعة المنوفية، ص3.

(2) شريف أحمد شريف العاصي: ***تصميم قنوات التوزيع في ظل العولمة***، كلية التجارة، جامعة الزقازيق (بحث مرجعي)، ص 16.

جدول رقم (11)
القيمة التسويقية للمنتجات الصناعية بالمدينة عام 2004م

المنطقة الصناعية	التسويق الداخلي				التسويق الخارجي		قيمة المنتجات بالألف جنيه	%
	هيئات	محافظات	الجملة	%	خارجي	%		
الأولى	20521	31046	54567	71.6	20421	28.4	71987	7.9
الثانية	17389	31296	48685	72.1	18870	27.9	67555	7.5
الثالثة	4894	271704	276598	89.5	32306	10.5	308904	34.1
الرابعة	5184	169776	174960	68.3	81095	31.7	256055	28.2
الخامسة	6141	178274	184415	91.3	17518	8.7	201933	22.3
الجملة	54129	682096	763225	81.2	170209	18.8	906433	100
%	6.0	75.3	81.2	-	18.8	-	100	-

المصدر: دراسة ميدانية في الفترة مايو – سبتمبر 2004م.

يتضح من تحليل الهيكل العام للقيمة التسويقية للمنتجات الصناعية بالمدينة أن المنطقة الثالثة تحتل المرتبة الأولى من حيث كمية المنتجات المسوقة وتشكل 34.1% من جملة المنتجات الصناعية بالمدينة، بينما تمثل أدنى نسبة بالمنطقتين الأولى والثانية، ويتركز تسويق المنتجات بالإقليم المحلي 81.2% في مقابل 18.8% تسوق بالإقليم الخارجي. ويضم إقليم التسويق الداخلي نمطين إحداهما يتمثل في الهيئات الحكومية والقطاع العام وبلغت نسبة تسويق المنتجات 6%، بينما تمثل قيمة المنتجات المسوقة بالمحافظات الإدارية 75.3% من جملة المنتجات بالمدينة.

نطاق تسويق المنتجات الصناعية وكثافتها:

تناولت دراسة جهات تسويق المنتجات الصناعية بمدينة السادات الحصر الشامل لمناطق تسويق المنتجات الصناعية وتتمثل في الهيئات الحكومية والقطاع العام مثل (صيدناوي وزارة الزراعة، الصحة، الكهرباء، الداخلية، الدفاع، التعليم، المطاحن،

الشئون الاجتماعية، مناطق الاستصلاح)، هذا بالإضافة للمحافظة الإدارية، كما بلغت التكرارات الخارجية لنطاقات التسويق الخارجي 184 تكرار تشكل 13.2% من جملة التكرارات وتتمثل في الدول العربية وتشمل دول المركز الأول السعودية، الإمارات، الأردن، بينما تضم دول المركز الثاني قطر، الكويت، في حين تـضم دول المركـز الثالث، اليمن، لبنان، العراق، الجماهيرية الليبية، المغرب، تونس.

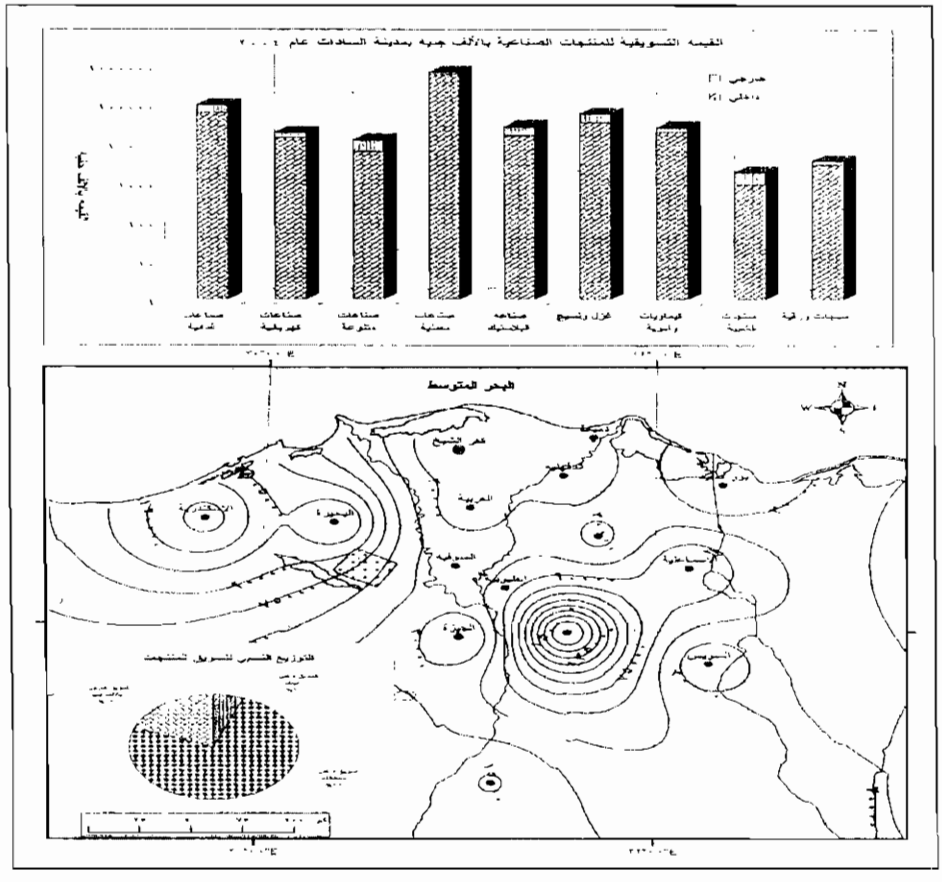

شكل رقم (10)
خطوط التساوي بالألف جنيه لإقليم تسويق منتجات الصناعات بمدينة السادات عام 2004

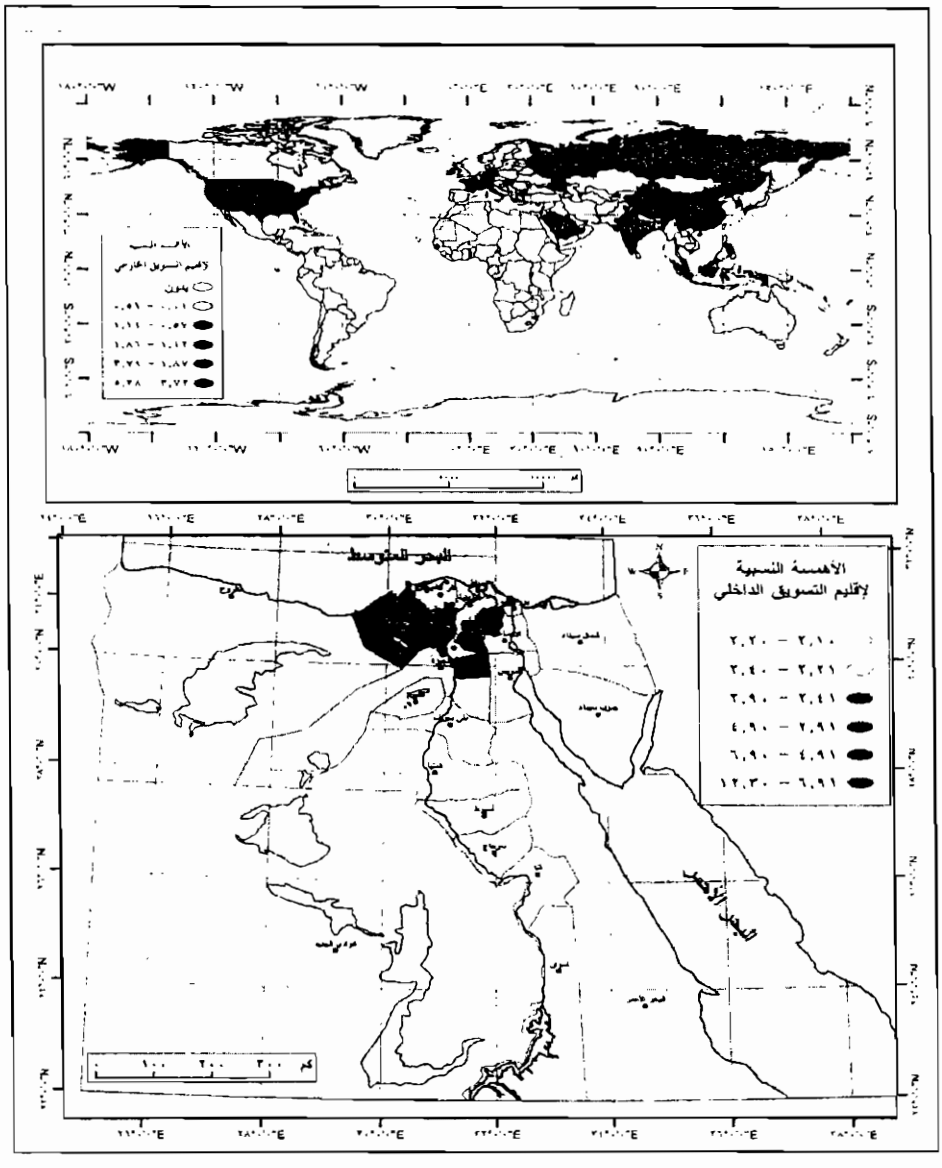

شكل رقم (10)
خطوط التساوي بالألف جنيه لإقليم تسويق منتجات الصناعات
بمدينة السادات عام 2004

أما النطاق الغربي فيضم دول البوسنة، بلجيكا، إيطاليا، رومانيا، اليونان، هولندا، فرنسا، ألمانيا، فضلاً عن أمريكا، كندا، وماليزيا وكوريا الجنوبية في قارة آسيا.

الإقليم الداخلـــي:

يضم الإقليم الداخلي لتسويق المنتجات الصناعية لمدينة السادات نمطين الأول لنظم التسويق مع شركات القطاع العام والأخر يتم عن طريـــق تجـــار الجملـــة أو التجزئة وينتشر هذا النوع بالمحافظات الإدارية (نظام التوكيلات).

أولا- الهيئات الحكومية والقطاع العام:

- الرتبة الأولى (أكثر من 20%): تضم كلاً من صيدناوي وزارة الزراعة لتمـــثلا المركز التسويقي الأول بقيمة تسويقية 33.2 مليون جنيه تمثل 58.8% من جملة المنتجات المسوقة بالجهات الحكومية، وتتمثل في الصناعات الغذائيـــة، الغـــزل والنسيج، والسجاد والموكيت، والكيماويات والأدوية والمنتجات الورقية.
- الرتبة الثانية (4-20%): تضم كل من وزارات الصحة والكهربـــاء، الداخليـــة، الدفاع لتمثل المركز التسويقي الثاني بقيمة تسويقية 18.7 مليـــون جنيـــه تمثـــل 33.2% من جملة المنتجات التي تـــسوق بالجهـــات الحكوميـــة، وتتمثـــل فـــي الصناعات الغذائية والصناعات الكهربائية والكيماويات والأدوية.
- الرتبة الثالثة (أقل من 4%): تضم كلا من وزارة التربية والتعلـــيم والمطـــاحن والشئون الاجتماعية والنقل والأزهر ومنـــاطق الاستـــصلاح، لتمثـــل المركـــز التسويقي الثالث بقيمة تسويقية 4.5 مليون جنيه تشكل 7% من جملة المنتجـــات المسوقة بالجهات الحكومية، وتتمثل فـــي الـــصناعات المعدنيـــة والميكانيكيـــة، الصناعات البلاستيكية، الغزل والنسيج، مواد البناء.

ثانيا- المحافظات الإدارية:

يضم هذا النطاق التسويقي كبار التجار أو أصحاب التوكيلات أو تجار التجزئة بالمحافظات بعدة مراكز تجارية مختلفة لذا تم تقسيمها إلى عدة مجموعات رئيسة.

- محافظات الرتبة الأولى (أكثر من 25%): تتميز محافظة القاهرة بالمركز التسويقي الأول بقيمة تسويقية 200.1 مليون جنيه تمثل 27.2% من جملة المنتجات المسوقة بالإقليم الداخلي.
- محافظات الرتبة الثانية (10-20%): تضم محافظتا الإسكندرية والغربية فقط بقيمة تسويقية 189.3 مليون جنيه تشكل قيمة المنتجات 25.7% من قيمة المنتجات المسوقة محليًا. وتضم المنتجات المسوقة بمحافظة الإسكندرية جميع صناعات مدينة السادات، في حين تضم المنتجات المسوقة بمحافظة الغربية جميع الصناعات عدا المنتجات الخشبية.
- محافظة الرتبة الأخيرة (أقل من 1%): تضم باقي محافظات الجمهورية بقيمة تسويقية 48.1 مليون جنيه تشكل 6.6% من قيمة تسويق المنتجات الصناعية، ويوضح الجدول التالي التوزيع النسبي لإقليم تسويق المنتجات الصناعية بالمدينة عام 2004.

الإقليم الخارجي:

يضم إقليم التسويق الخارجي للمنتجات الصناعية بمدينة السادات نطاقين رئيسيين فقط:

أولاً- النطاق العربي:

يضم النطاق العربي دول شبه الجزيرة العربية حيث بلغت القيمة التسويقية 45.2 مليون جنيه تشكل 76.9% من جملة التسويق الخارجي.

- المركز الأول: يمثل المركز التجاري الأول دولة الأردن بقيمة تسويقية 33 مليون جنيه تشكل 19.4% من منتجات الإقليم الصناعي وتتمثل في جميع المنتجات الصناعية عدا المنتجات الخشبية والورقية، يليها دولة الإمارات بنسبة 16%، السعودية بنسبة 15%، قطر بنسبة 10.4% وتراوحت نسب باقي الجناح العربي الآسيوي ما بين 1.3%، 10%.

- المركز الثاني: يضم دول شمال أفريقيا بقيمة تسويقية 6.7 مليون جنيه تشكل 3.9% وتمثل في الصناعات المعدنية والميكانيكية والمنتجات الورقية وذلك بالجماهيرية الليبية، تونس، المغرب.

ثانيًا- النطاق الأوربي:

يضم النطاق الأوروبي دول ألمانيا، والبوسنة، وهولندا.

المركز الأوربي:

بلغت قيمة المنتجات المسوقة لدول النطاق الأوربي 17.3 مليون جنيه، تشكل 10.2% قيمة المنتجات المسوقة، وقد بلغت قيمة التسويق لدولة فرنسا 4 مليون جنيه ولدولة إيطاليا 3.4 مليون جنيه ولدولة بلجيكا 2.9 مليون جنيه، وتتمثل المنتجات المسوقة في الصناعات الغذائية، الغزل والنسيج.

6- الإقليم الاقتصادي للمدينة:

يتناول ذلك المبحث التحليل الاقتصادي لخريطة الاستثمارات الصناعية بالمدينة، وذلك من خلال تحليل العناصر الرئيسة الأساسية للصناعة، ويتم حساب الأهمية النسبية للصناعة من خلال ترتيب عدد المنشآت الصناعية لكل نمط تركيبي بالصناعات المختلفة، وتكاليف المواد الخام المستخدمة بالصناعة وتكاليف الطاقة اللازمة لتشغيل المحركات الصناعية بها، ويعبر عن معامل الأهمية النسبية بالرتب التصاعدية أو التنازلية للمتغيرات.

المؤشرات الأولية للقيمة المضافة للصناعة:

تعكس مدى إسهام العامل بعوائد استثمارية لرأس مال المنشأة خلال العام الواحد، وذلك من خلال اقتصاديات المشروعات الصناعية (الاستثمارات الجارية وقيمة الإنتاج

السنوي) أي من خلال تكاليف المواد الخام الصناعية للمنشأة الصناعية الواحدة، مضافًا إليها تكاليف الطاقة مطروحًا من قيمة الإنتاج السنوي للمنشآت والناتج يمثل صافي الربح، كما يقسم صافي الربح على حجم العمالة بالمنشآت الصناعية، ومن ثم يمكن حساب متوسط ما يضيفه العامل الواحد لرأس المال بالمصنع خلال العام.

يتضح من تحليل الخصائص الاستثمارية الصناعية بالمدينة فنجد الصناعات المعدنية والميكانيكية تحتل المستوى الأول من حيث تكاليف المادة الخام فبلغت جملة التكاليف الاستثمارية للمواد الخام 222.3 مليون جنيه وتشكل 80.8% من جملة تكاليف المواد الخام بالمدينة الصناعية ويزيد المتوسط العام لتكاليف المواد الخام للصناعات المعدنية بمقدار يعادل المثلين فبلغ المتوسط العام لتكاليف الخامات المعدنية 3.9 مليون جنيه، في حين بلغ المتوسط العام لتكاليف الخامات بالمدينة نحو 1.3 مليون جنيه، ويرجع السبب لاختلاف تكاليف الخامات المعدنية عن باقي الخامات الصناعية بالمدينة. في حين بلغت تكاليف الطاقة المستخدمة تشغيل المحركات (الأفران) نحو 2.9 مليون جنيه وتمثل نسبة 36.4% من جملة تكاليف الطاقة بالمنشآت الصناعية بالمدينة. ويوضح الجدول التالي التكاليف الاستثمارية الجارية للمنشآت الصناعية بالمدينة تبعًا للتركيب الصناعي بالمدينة عام 2000.

الأهمية النسبية للصناعة بالمدينة:

حققت المنطقة الصناعية الثالثة المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ عدد المصانع 30 مصنع بإجمالي عمالة 3472 عامل وتكاليف مادة خام حوالي 97.5 مليون جنيه وتكاليف طاقة حوالي 16.7 مليون جنيه وإنتاج سنوي 308.9 مليون جنيه، وتحتل المنطقة الصناعية الرابعة المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ عدد المصانع 46 مصنع بإجمالي عمالة 4364 عامل وتكاليف مادة خام حوالي 82.2 مليون جنيه وتكاليف طاقة حوالي 9.6 مليون جنيه وإنتاج سنوي 256 مليون جنيه.

جاءت كل من المنطقة الصناعية الأولى، والثانية المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ معامل الأهمية النسبية 10 لكل منهما وتساوت نسب تكاليف المادة الخام والإنتاج السنوي واختلفت نسبة العمالة وتكاليف الطاقة في كليهما وبلغ عدد المصانع في المنطقة الصناعية الأولى حوالي 40 مصنع بإجمالي عمالة 5249 عامل وتكاليف مادة خام حوالي 15.3 مليون جنيه وتكاليف طاقة حوالي 15.5 مليون جنيه وإنتاج سنوي 72 مليون جنيه، سجلت المنطقة الصناعية الخامسة المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ معامل الأهمية النسبية 12 وبلغ عدد المصانع 22 مصنع بإجمالي عمالة 3882 عامل وتكاليف مادة خام حوالي 64.6 مليون جنيه وتكاليف طاقة حوالي 8.2 مليون جنيه وإنتاج سنوي 20 مليون جنيه، جدول رقم (12). تختلف الأهمية النسبية للهياكل الصناعية من صناعة لأخرى:

- الصناعات المعدنية والميكانيكية: تمثل الرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ معامل الأهمية النسبية 3 وبلغ عدد المصانع 57 مصنع بإجمالي عمالة 5602 عامل وتكاليف مادة خام حوالي 222.3 مليون جنيه وتكاليف طاقة حوالي 21 مليون جنيه وإنتاج سنوي 635.2 مليون جنيه، بينما حققت الصناعات الغذائية المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ معامل الأهمية النسبية 7 وبلغ عدد المصانع 39 مصنع بإجمالي عمالة 5732 عامل وتكاليف مادة خام حوالي 18.6 مليون جنيه وتكاليف طاقة حوالي 7.3 مليون جنيه وإنتاج سنوي 93.3 مليون جنيه.
- الصناعات الكيماوية: تحتل الصناعات الكيماوية والأدوية الرتبة الثالثة للأهمية النسبية فبلغ معامل الأهمية النسبية 12 وبلغ عدد المصانع 23 مصنع بإجمالي عمالة 1230 عامل وتكاليف مادة خام حوالي 5 مليون جنيه وتكاليف طاقة حوالي 5 مليون جنيه وإنتاج سنوي 25.2 مليون جنيه، وتأتي صناعات الغزل والنسيج في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية فبلغ معامل الأهمية النسبية 13 وبلغ عدد المصانع 18 مصنع بإجمالي عمالة 3685 عامل وتكاليف مادة خام 13.7 مليون جنيه وتكاليف طاقة حوالي 3.3 مليون جنيه وإنتاج سنوي 54.9 مليون جنيه.

جدول رقم (12)
الأهمية النسبية للإقليم الصناعي بالمدينة عام 2004م

(القيمة بالألف جنيه)

م	نوع الصناعة	عدد المصانع	%	العمالة	%	تكاليف المواد الخام	%	تكاليف الطاقة	%	الإنتاج السنوي	%	معامل الأهمية النسبية	الترتيب العام	القيمة المضافة للصناعة
1	غذائية	39	18.2	5732	27.2	18661.7	9.8	7303.4	12.7	93308.2	10.3	7	2	11.7
2	كهربائية وهندسية	19	8.9	991	4.7	4598.7	1.7	1167.5	2.0	18393.0	2.0	17	6	12.7
3	خدمات متنوعة	17	7.9	607	2.9	1774.4	0.6	969.4	1.7	11828.2	1.3	22	8	15.0
4	معدنية وميكانيكية	57	26.6	5602	26.6	222345.5	80.8	20950.7	36.4	635270.7	70.1	3	1	70.0
5	البلاستيك	15	7.0	864	4.1	2613.4	1.0	2963.8	5.1	26134.0	2.9	20	7	23.8
6	غزل ونسيج	18	8.4	3685	17.5	13727.2	5.0	3321.3	5.8	54908.0	6.1	13	4	10.3
7	كيماويات وأدوية	23	10.7	1230	5.8	5045.3	1.8	5064.6	8.8	25226.3	2.8	12	3	12.3
8	خشبية وأثاث معدني	6	2.8	150	0.7	343.8	0.1	182.1	0.3	1719.0	0.2	29	10	8.0
9	ورقية	5	2.3	575	2.7	516.6	0.2	421.5	0.7	3444.0	0.4	28	9	4.4
10	مواد بناء	15	7.0	1606	7.6	5430.6	2.0	15207.9	26.4	36202.0	4.0	14	5	9.7
11	**الجملة**	**214**	**100**	**21042**	**100**	**275.57**	**100**	**57552.1**	**100**	**906433.4**	**100**	-	-	**27.3**

تابع جدول رقم (12)

م	نوع الصناعة	عدد المصانع	%	العمالة	%	تكاليف المواد الخام	%	تكاليف الطاقة	%	الإنتاج السنوي	%	معامل الأهمية النسبية	الترتيب العام	القيمة المضافة للصناعة
1	الصناعية الأولى	40	18.7	5249	24.9	15293.2	5.6	15504.0	26.9	71987.0	7.9	10	4	7.8
2	الصناعية الثانية	76	35.5	4075	19.4	15436.1	5.6	7538.3	13.1	67554.5	7.5	9	3	10.9
3	الصناعية الثالثة	30	14.0	3472	16.5	97498.1	35.4	16694.0	29.0	308904.0	34.1	6	1	56.1
4	الصناعية الرابعة	46	21.5	4364	20.7	82216.8	29.9	9650.5	16.8	256055.0	28.2	7	2	37.6
5	الصناعية الخامسة	22	10.3	3882	18.4	64613.0	23.5	8165.4	14.2	201932.9	22.3	14	14	33.3
	الجملة	**214**	**100.0**	**21042**	**100.0**	**275057.2**	**100.0**	**57552.1**	**100.0**	**906433.4**	**100.0**			**27.3**

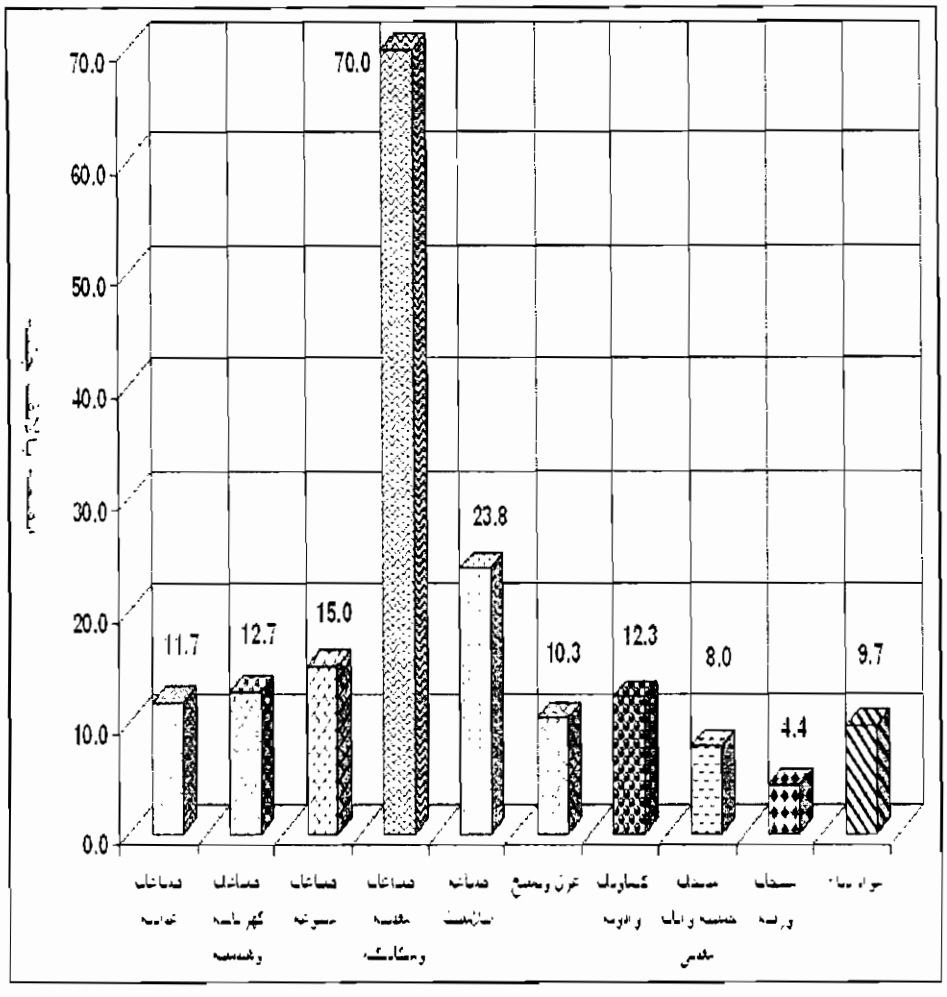

شكل رقم (12)

القيمة المضافة للصناعة تبعًا للتركيب الصناعي بالمدينة عام 2004

- **صناعة مواد البناء:** تحتل صناعة مواد البناء المرتبة الخامسة من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ معامل الأهمية النسبية 14 وبلغ عـدد المـصانع 15 مـصنع بإجمالي عمالة 1606 عامل وتكاليف مادة خام حوالي 5.4 مليون جنيه وتكاليف

طاقة حوالي 15.2 مليون جنيه وإنتاج سنوي 36.2 مليون جنيه، ويليها الصناعات الكهربية والهندسية المرتبة السادسة من حيث الأهمية النسبية حيث بلغ معامل الأهمية النسبية 17 وبلغ عدد المصانع 19 مصنع بإجمال عمالة 991 عامل وتكاليف مادة خام حوالي 4.6 مليون جنيه وتكاليف طاقة حوالي 1.1 مليون جنيه وإنتاج سنوي 18.4 مليون جنيه.

- **الصناعة البلاستيكية والمتنوعة:** تمثل كل من الصناعة البلاستيكية والصناعات المتنوعة المرتبة قبل الأخيرة للأهمية النسبية حيث بلغ معامل الأهمية النسبية 15، 17 على الترتيب.
- **الصناعات الورقية:** سجلت الصناعات الورقية والصناعات الخشبية الرتبة الأخيرة للأهمية النسبية فبلغ معامل لأهمية النسبية 28، 29 على الترتيب.

القيمة المضافة:

احتلت المنطقة الصناعية الثالثة المرتبة الأولى من حيث القيمة المضافة حيث بلغت 56.1 ألف جنيه، والمنطقة الثانية 37.6 ألف جنيهن المنطقة الخامسة 33.3 ألف جنيه، والمنطقة الثانية 10.9 ألف جنيه، وجاءت المنطقة الأولى في المرتبة الأخيرة حيث حقق العامل 7.8 ألف جنيه كقيمة مضافة للصناعة. (شكل رقم 12).

ويمكن تصنيف الصناعات حسب القيمة المضافة إلى ثلاثة فئات:

- **الفئة الأولى (70 ألف جنيه فأكثر):** تضم الصناعات المعدنية والميكانيكية ذات قيمة مضافة للصناعة 70 ألف جنيه للعامل سنويًا، فتضمن 57 منشأة صناعية وجملة العمالة بصناعات الفئة بلغت 5602 عامل، كما بلغت تكاليف الطاقة الكهربائية 20.0 مليون جنيه خلال العام الصناعي، وتكاليف الخامات نحو 222.3 مليون جنيه.

- **الفئة الثانية (من 20-70 ألف):** تضم صناعة البلاستيك حيث بلغت قيمتها المضافة للصناعة 23.8 ألف جنيه للعامل، فتضم 15 منشأة صناعية وجملة العمالة بصناعات الفئة بلغت 864 عامل، كما بلغت تكاليف الطاقة الكهربائية 2.9 مليون جنيه خلال العام الصناعي، وتكاليف الخامات نحو 2.6 مليون جنيه.

- **الفئة الثالثة (من أقل من 20 ألف):** تضم الصناعة الغذائية، الكهربائية، الغزل والنسيج، الصناعات الكيماوية، المنتجات الخشبية والورقية، وصناعة مواد البناء والتي تراوحت القيمة المضافة لتلك الصناعات ما بين 4.4-15 ألف جنيه للعامل.

خلاصة البحث:

تم تحديد النطاقات الاقتصادية للإقليم من خلال رسم نقطة مركزية بالمدينة ثم دوائر بأنصاف أقطار متساوية (75 كم بالإقليم المحلي، 1000 كم بالإقليم الخارجي)، ويتم رسم نقط مركزية لكل محافظة بالإقليم المحلي والدول بالإقليم الخارجي، وبالتالي يمكن تحديد المحافظات والدول بالنطاقات الاقتصادية للإقليم، ويتم تجميع تكاليف المادة الخام والطاقة ورأس المال وتكاليف المعدات وقيمة المنتجات (التسويق) كمتغير أول، والمسافات التباعدية بالكيلو متر لكل نطاق اقتصادي على حده كمتغير ثاني.

الإقليم الداخلي للنطاقات:

تؤثر المسافة البعدية في حجم الاستثمارات بإقليم المدينة لكن توجد بعض المؤثرات التي تتغلب على المسافة كتركز رأس المال وجملة عدد المحافظات في النطاق البعدي من المدينة، كما هو الحال بالنسبة لمحافظة القاهرة التي كانت بمثابة مركز الثقل للنطاق الثاني (الذي يبعد عن مدينة السادات بمسافة تتراوح بين 75: 150كم) والذي بلغت نسبته أكثر من نصف (53.5%) إجمالي الاستثمارات بالمدينة بقيمة 1.26 مليار جنيه منها 385.1 مليون جنيه قيمة منتجات 425.1 مليون قيمة رأس المال، 541.7 مليون جنيه تكاليف المواد الخام، في حني بلغ النطاق الأول (الذي يبعد عن مدينة السادات بمسافة اقل من 75 كم)، حوالي خمس (19%) جملة الاستثمارات بالمدينة، بقيمة 448.5 مليون جنيه منها 252.4 مليون جنيه قيمة منتجات، 3.2 مليون جنيه قيمة رأس المال 182.8 مليون جنيه تكاليف المواد الخام.

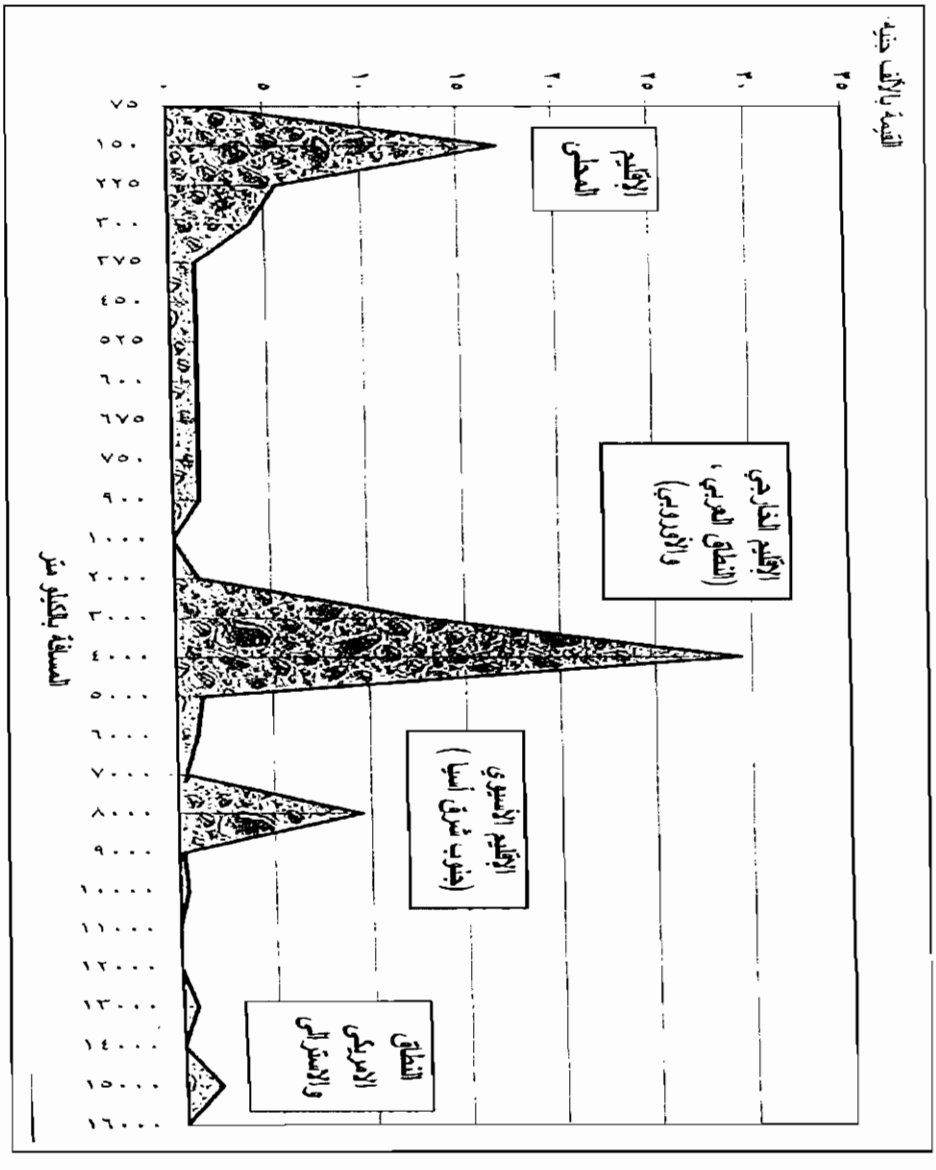

شكل رقم (13)
الأهمية النسبية لنطاقات الإقليم الاقتصادي بالإقليم المحلي والخارجي وفقًا لمسافة البعدية بمدينة عام 2004

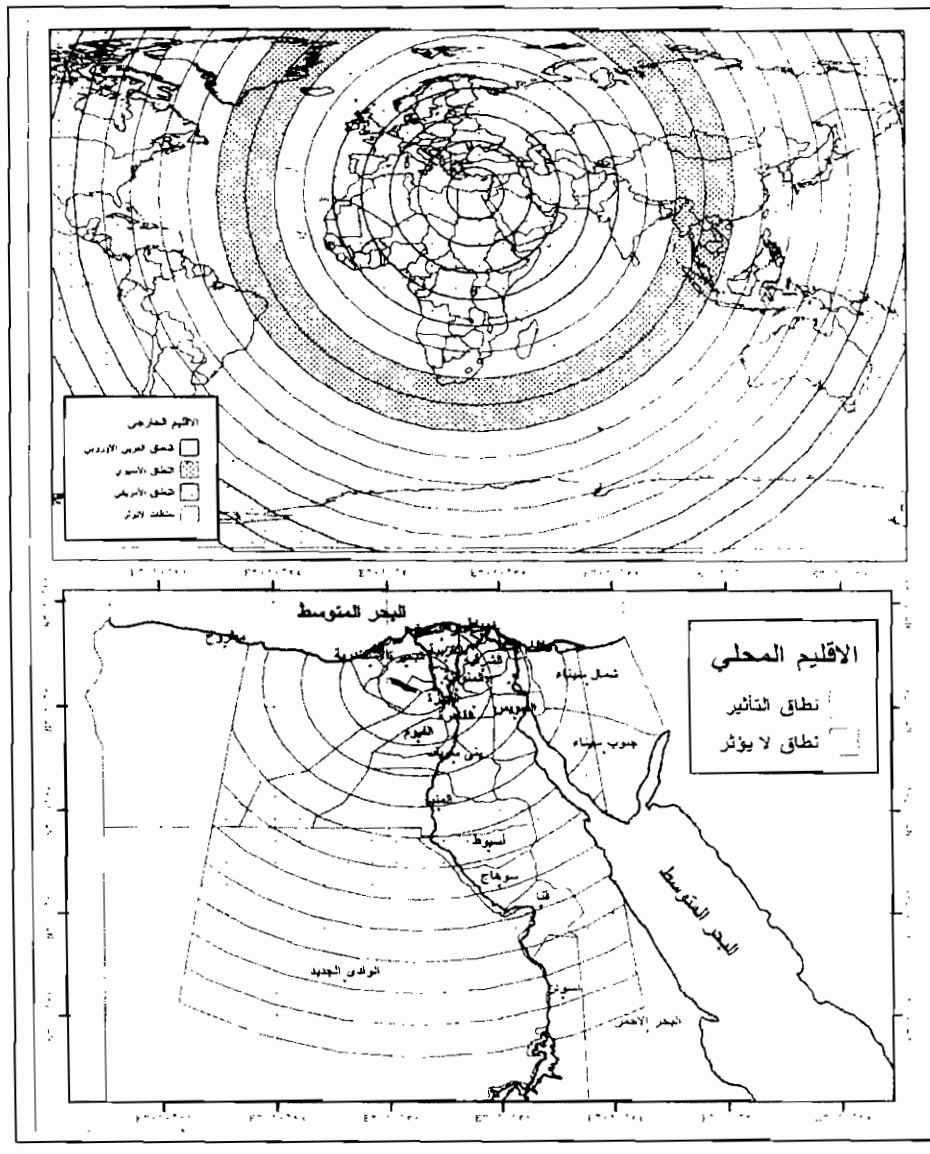

شكل رقم (14)
النطاقات الاقتصادية بالإقليم المحلي (الداخلي)
والإقليم الخارجي ذات التأثير الفعال في إقليم المدينة عام 2004

ولعل مرجع انخفاض النطاق الأول عن النطاق الثاني من حيث جملة الاستثمارات إلى أن النطاق الثاني يضم محافظات مهمة كالقاهرة – والإسكندرية – التي تشمل مدينة القاهرة عاصمة البلاد والتي يتركز فيها رأس المال حيث استوعبت 41.1% من إجمالي الاستثمارات بإقليم المدينة، وأن الإسكندرية ميناء مهم حيث أنها فضلاً عن أن النطاق الثاني يضم ثماني محافظات بينما يضم النطاق الأول محافظتين هما المنوفية والبحيرة.

جاء النطاق الثالث (الذي يبعد عن مدينة السادات بمسافة تتراوح بين 150-225 كم) في المرتبة الثالثة بنسبة 12.9% من جملة استثمارات النطاق الاقتصادي بالمدينة بقيمة 305.2 مليون جنيه منها 76.1 م قيمة منتجات 159.5 مليون جنيه قيمة رأس المال 69.4 مليون جنيه تكاليف المواد الخام، وجاء النطاق الرابع (الذي يبعد عن مدينة السادات بمسافة تتراوح بين 225-300 كم) في المرتبة الرابعة بنسبة 4.3% من جملة استثمارات النطاق الاقتصادي بالمدينة وجاءت النطاقات الثمانية الأخرى بنسب تتراوح بين 0.8 – 3%.

النطاق الاستثمار الخارجي:

يضم النطاق الخارجي ستة نطاقات:

- **النطاق الأول (يبعد عن المدينة ما بين 1000 – 2000 كم):** وتشمل السعودية، اليونان، بلغاريا، تركيا، رومانيا، سوريا، السودان، الكويت، الجماهيرية الليبية، والعراق، وبلغت الأهمية النسبية لذلك النطاق حوالي 1.3% من جملة الاستثمارات بالإقليم.
- **النطاق الثاني (الذي يبعد عن المدينة بحوالي 3000 كم):** وتشمل إيطاليا، بلغاريا، بولندا، الإمارات العربية، سلوفاكيا، اليمن، البوسنة، قطر، تونس وبلغت الأهمية النسبية لذلك النطاق حوالي 12.8% من جملة الاستثمارات بالإقليم.

- **النطاق الثالث (الذي يبعد عن المدينة بحوالي 4000 كم):** وتشمل فرنسا، ألمانيا، سويسرا، أسبانيا، الدنمارك، السويد، نيجيريا، فنلندا وبلغت الأهمية النسبية لذلك النطاق حوالي 29.4% من جملة الاستثمارات بالإقليم.

- **النطاق الرابع (الذي يبعد عن المدينة بحوالي 5000 كم):** وتشمل أيرلندا، باكستان، كازاخستان، المغرب، وبلغت الأهمية النسبية لذلك النطاق حوالي 1.4% من جملة الاستثمارات بالإقليم.

- **النطاق الخامس (الذي يبعد عن المدينة بحوالي 6000 كم):** وتشمل الهند وبلغت الأهمية النسبية لذلك النطاق حوالي 1.1% من جملة الاستثمارات بالإقليم.

- **النطاق السادس (أي يبعد عن المدينة بحوالي 77000 كم):** وتشمل سويسرا وبلغت الأهمية النسبية لذلك النطاق حوالي 0.5% من جملة الاستثمارات بالإقليم.

- **النطاق السابع (الذي يبعد عن المدينة بحوالي 9000 كم):** وتشمل أستراليا، إندونيسيا، ماليزيا وبلغت الأهمية النسبية لذلك النطاق حوالي 0.3% من جملة الاستثمارات بالإقليم.

- **النطاق التاسع (الذي يبعد عن المدينة بحوالي 10000 كم):** وتشمل كوريا الجنوبية وبلغت الأهمية النسبية لذلك النطاق حوالي 0.5% من جملة الاستثمارات بالإقليم.

- **النطاق العاشر (الذي يبعد عن المدينة بحوالي 13000 كم):** وتشمل اليابان، الأرجنتين وبلغت الأهمية النسبية لذلك النطاق حوالي 0.8% من جملة الاستثمارات بالإقليم.

- **النطاق الحادي عشر (الذي يبعد عن لمدينة بمسافة تتراوح بين 15 – 17 ألف كم):** وتشمل الولايات المتحدة، كندا، وبلغت الأهمية النسبية لذلك النطاق حوالي 1.9% من جملة الاستثمارات بالإقليم.

توصيات البحث

دفع وتنشيط الاستثمارات بالمدينة:

1- إعادة النظر فيما يتعلق بنظام الإعفاءات الجمركية والضريبية الممنوحة من الدولة لأصحاب المشروعات الصناعية والتجارية والخدمية بالمدينة، وذلك بربطها بمعدل استيعاب تلك المشروعات لأكبر عدد من العمالة وبما لا يخل بنوعية السلع والخدمات التي تقدمها تلك المشروعات، وذلك كما حدث في العديد من الدول ومنها بريطانيا – اليابان – كوريا الجنوبية – ماليزيا.

2- زيادة حجم الإعفاءات الجمركية على الآلات والمعدات المستوردة من الخارج لحساب المشروعات الاستثمارية المختلفة التي تتوطن بالمدينة وذلك في ظل سياسة عامة تستهدف تنمية المتجمعات العمرانية الجديدة في مصر، وجود رقابة حكومية دقيقة ومحايدة لتقييم مدى جدية تلك المشروعات في تحقيق المستهدف العمالي والإنتاجي لها.

3- زيادة الفترة الزمنية للإعفاءات الضريبية الممنوحة للمشروعات التي تتوطن بالمدينة، وذلك مع وجود رقابة وإشراف حكومي جاد وصارم لتلك المشروعات للتأكد من جديتها وكفاءتها في استيعاب المزيد من الأيدي العاملة وأيضًا تحقيق المستهدف الإنتاجي لها.

4- تقديم مزيدًا من الدعم الحكومي للمشروعات الجادة التي تتوطن بالمدينة وخاصة فيما يتعلق بتخفيف أو إزالة الأعباء الاجتماعية عن كاهل تلك المشروعات بعد التأكد من جديتها في تحقيق أهدافها الخاصة والعامة.

5- إنشاء المزيد من المناطق الصناعية وتزويدها ودعمها حكوميًا بمرافق البنية التحتية الأساسية، ثم بيع تلك الأراضي بأسعار تجذب الاستثمار والمستثمرين من الداخل والخارج.

إمكانيـــة الوصول:

6- زيادة كفاءة الطريق النقلي فيما بين شبين الكـوم ومدينـة الـسادات وذلـك بتوسعته وازدواجه حتى يستطيع تحقيق سيولة مقبولة في الحركة النقلية مـن وإلى مدينة السادات.

7- زيادة إمكانية الوصول فيما بين غرب وشرق فرع رشيد، وذلك بإنشاء كوبري جديد أو معبر جديد يعبر النيل والرياح البحيري والرياح الناصري مرة واحدة، ويمكن من خلاله تحقيق التدفق السهل والمرن للنقليات مـن غـرب محافظـة المنوفية إلى مدينة السادات ومركزها الإداري.

8- استكمال ربط المدينة بخط حديدي إلى إيتاي البارود أو إلى منوف.

9- تخصيص عدد من المركبات لنقل عمال المصانع خارج إقليم المدينة وخاصـة بالنسبة للعمال الذين يقيمون في المحلات العمرانية القريبة من المدينة، وذلـك لفترة زمنية مؤقتة حتى تتمكن المدينة من تـوفير عوامـل الجـذب الكافيـة لاستقرارهم الدائم بها.

الإسكان والخدمات:

10- إقراض الراغبين في السكن والإقامة الدائمة من العـاملين مقـدمات الحجـز للوحدات السكنية، وذلك إما عن طريق المصانع التي يعملون بها، أو بنـوك الإسكان العقارية بفائدة محدودة تتناسب مع مستويات الدخول للشرائح العمالية الراغبة في حجز تلك الوحدات، مع تيسير دفع الأقساط بتوسيع فترات الـدفع للعمالة بالمدينة.

11- الاهتمام بوحدات الإسكان الصغيرة المساحة (أقل من 75 متر)، لاستيعاب العمالة المحدودة الدخل، ويجب التحري الدقيق من قبل السلطان الحكومية بجهاز تعمير وتنمية المدينة عند تمليك وتأجير تلك الوحدات السكنية حتى تصل إلى العمال الذين يرغبون في الإقامة الدائمة بالمدينة، وليس لحساب المضاربات العقارية، كما تبين من خلال الدراسة الميدانية.

12- يجب أن يكون حجز تلك الوحدات السكنية بضمان أحد المؤسسات الحكومية مثل الصندوق الاجتماعي وليس بضمان أصحاب المصانع وخاصة أن نسبة كبيرة من أصحاب تلك المصانع يتخوفون من ذلك وخاصة بالنسبة للعمالة المؤقتة التي تعمل بمصانعها.

13- الترخيص والتشجيع الحكومي للمخابز وبعض الخدمات الأخرى كالمستشفيات والصيدليات للعمل في فترة ليلية.

14- دعم المستشفيات القائمة بالتخصصات الناقصة (غير الكافية) وخدمات الطوارئ، وأيضًا وتزويدها بالأجهزة والمعدات الطبية اللازمة، إضافة إلى ضرورة الوصول إلى صيغة تعاقدية جيدة بين المستشفى العام بالمدينة وأصحاب المصانع والعمالة بهدف تحقي خدمة طبية جيدة للعمالة في الوقت والمكان المناسب.

15- إنشاء سوق جملة للمنتجات الزراعية المجلوبة من الأقاليم المحيطة بما ييسر ويخفض تكاليف إعاشة السكان، ويمكن الاستفادة منه لحساب تجارة الجملة والتجزئة لإمداد المراكز الريفية والحضرية القريبة بحاجتها من الخضر والفاكهة، وذلك كنموذج مصغر لسوق العبور والذي يخدم سكان القاهرة الكبرى.

16- تنمية الخدمات الثقافية والإعلامية بإنشاء دار للسينما تعمل بغض النظر عن حجم التردد عليها، وذلك في ظل الدعم الحكومي الموجه إليها، وذلك حتى تصل على العتبة السكانية المفترضة لها.

17- استثناء مدارس المدينة من شرط السن الإلزامي عند القبول لتشجيع استقرار الأسر، كما يمكن توفير بعض الحوافز الأخرى التي تشجع العمال على استقدام أبنائهم للدراسة والتعليم والإقامة مع آبائهم في المجتمع الجديد، وذلك بهدف خلق مجتمع سكاني متوازن ديموجرافيًا.

المراجـــع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

1- إسماعيل، أحمد. ***دراسات في جغرافية المدن***"، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، الطبعة الثانية، 1982.

2- المنشاوي، أماني. ***الصناعة في محافظة البحيرة***"، رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة المنوفية، 2001.

3- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ***الإحصاء العام للسكان***"، محافظة المنوفية 1996 (البيانات النهائية).

4- جهاز تعمير مدينة السادات، ***إدارة التخطيط والمتابعة ومركز المعلومات***"، تقارير غير منشورة، عام 2002.

5- شاويش، عادل. ***النقل بالطرق البرية وأثره على التنمية في المجتمعات الجديدة حول دلتا النيل بمصر***، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنوفية، 1998.

6- العيسوي، فايز. "نظم المعلومات الجغرافية والتحليل الكارتوجرافي"، ***مجلة بحوث كلية الآداب***، جامعة المنوفية، العدد السادس عشر، 1994.

7- مصيلحي، فتحي. "***مناهج البحث الجغرافي***"، مطابع جامعة المنوفية، شبين الكوم، المنوفية، 2003.

8- مصيلحي، فتحي. وآخرون، ***أسباب عزوف الشباب عن الهجرة للمجتمعات الجديدة: حالة مدينة السادات***، التقرير النهائي، نوفمبر 1999.

9- رمضان، محمد إبراهيم. "بعض خصائص الخريطة الصناعية لمدينة برج العرب"، ***مجلة البحوث الجغرافية***، كلية البنات، جامعة عين شمس، العد الرابع عشر، أكتوبر 1991.

10- الديب، محمد. "الإقليم الصناعي، مغزى وقياس وتحديد"، ***حوليات كلية الآداب***، عين شمس، العدد 65 – 1978.

11- الهيئة العامة للتصنيع، "مركز المعلومات"، بيانات غير منشورة، 1997.

ثانيا- مراجع باللغة الأجنبية:

1- Anson, Roger W. ***Basic Cartography for students and technicians***, London, 1993.

2- Buchanan, R. and Estall, R., ***Industrial Activity and Economic Geography***, London, 1969.

3- D. H. Maling., "***Coordinate systems and map projections***" 2nd ed., Prergamon press, Oxford, 1992.

4- Dikinson, Robert, ***City and Region***, Region, routledge nd Kegan Paul, London, 1995.

5- Gideon Golany, ***New Town Planning: Principles***, (New York: John Willy & Sons, 1976).

6- Gunter Meyer. "Problems of Industrial Development in the New Desert Cities of Egypt, ***Applied Geography and Development***, Vol.34 (Tubingen Institute for Scientific Co-operation, 1988) P. 124.

7- Harr W. Richardson, ***Regional Economics: Location Theory, urban Structure and Regional Change*** (London: 1969).

8- Jones, Christopher B. ***Geographical information system and computer cartography***, Longman, 1997.

9- http://www.maptools. Com/products/UTMGuide.html

10- http://www.garmin.com/cartography/mapsource/index.html.